الأمم المتحدة S/PV.4911

مجلس الأمن
السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٩١١**
الثلاثاء، ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد وانغ غوانغيا	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كونوزين
	إسبانيا	السيد أرياس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد أنطونيو
	باكستان	السيد خالد
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد زنسو
	الجزائر	السيد باعلي
	رومانيا	السيد موتوك
	شيلي	السيد مونيوز
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	الفلبين	السيد مركادو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

تقرير مرحلي مقدم من الأمين العام بشأن التوصيات التي أعدتها بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى وسط أفريقيا (S/2004/52)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-24134 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

بعثة مجلس الأمن

تقرير مرحلي مقدم من الأمين العام بشأن التوصيات التي أعدتها بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى وسط أفريقيا (S/2004/52)

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي ايرلندا وبوروندي والجمهورية العربية السورية ورواندا ومصر واليابان يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك

بناء على دعوة الرئيس، شغل ممثلو البلدان الآنفة الذكر المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة وما لم اسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد توليامين كالموه، مساعد الأمين العام للشؤون السياسية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. و يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/2004/52 التي تضمن تقرير مرحلي مقدم من الأمين العام بشأن التوصيات التي أعدتها بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى وسط أفريقيا

أعطي الكلمة للسيد توليامين كالموه، مساعد الأمين العام للشؤون السياسية.

السيد كالموه (تكلم بالانكليزية): أشكركم جزيل الشكر يا سيادة الرئيس على تنظيم هذه الجلسة والسماح لي بعرض تقرير الأمين العام بشأن التوصيات التي أعدتها بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى وسط أفريقيا (S/2004/52) والتقرير معروض على الأعضاء ويوجز جوانب التقدم المحرز في تناول التوصيات المقدمة بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وبشأن الإعداد لعقد مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى.

فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، كما يعلم أعضاء المجلس فان الحكومة الانتقالية قد نُصِّبت في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ تقريبا في نفس الوقت الذي كانت تقوم فيه بعثة مجلس الأمن بزيارة للمنطقة. وقد أقر البرلمان الجديد في شهر كانون الأول/ديسمبر برنامج العمل الشامل للحكومة الانتقالية للفترة الانتقالية، والعمل جار الآن على تنفيذ برنامج العمل ذاك.

ولقد أحرز تقدم أيضا في تطبيع العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها، ولكن يتعين القيام بعمل كثير في ذلك المجال بدعم من المجتمع الدولي. أما وتيرة نزع سلاح وتسريح وإعادة دمج وإعادة توطين أو إعادة إلى الوطن لعناصر مسلحة من رواندا وأوغندا وبوروندي فذهبت إلى أبعد مما كانت عليه توقعاتنا. واللجنة الدولية لدعم الانتقال تعقد اجتماعات في كنشاسا على أساس

منتظم، برئاسة الممثل الخاص للأمين العام. وما فتئت اللجنة أداة مفيدة في حلحلة عقبات عديدة نشأت بين الأطراف.

وفيما يتعلق بالحالة في مقاطعة إيتوري، فإن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تولت المسؤولية من قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات بتاريخ ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، عقب اتخاذ المجلس القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣). وتعمل بعثة الأمم المتحدة على تعزيز سياسة خلو بونيا من الأسلحة، والمرحلة الأولى لتوسع البعثة عسكريا خارج بونيا جارية الآن على قدم وساق. وينبغي التذكير بأن عمليات الانتشار العسكرية لبعثة الأمم المتحدة في إيتوري هدفها جعل المنطقة مستقرة بغية تمكين إدارة إيتوري المؤقتة من البدء بمزاولة عملها وتيسير إدماجها في عملية الانتقال الوطنية.

أما بشأن دعم إعادة إعمار جمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد عقد الفريق الاستشاري اجتماعا للشركاء في تنمية البلد بتاريخ ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في باريس. ولقد تعهدت البلدان والمنظمات المانحة في ذلك الاجتماع بتقديم ما يزيد على ٣,٩ بليون دولار كمساعدات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦.

أنتقل الآن إلى الحالة في بوروندي. وكما ذكر في التقرير المعروض على المجلس، أحرز تقدم كبير نحو تنفيذ توصيات بعثة المجلس. ولقد اكتمل انتشار البعثة الأفريقية في بوروندي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وما فتئت تؤدي عملا رائعا هناك. ومع ذلك، ورغم الدعم الحيوي والإسهامات المالية من عدد من المانحين، فإن البعثة الأفريقية في بوروندي لا تزال تواجه صعوبات مالية وسوقية خطيرة. وتعمل وكالات الأمم المتحدة في بوجومبورا، بتوجيه سياسي من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، على مساعدة البعثة الأفريقية في بوروندي، كل وفقا للولاية المنوطة بها. وفي مجال المساعدة التي يقدمها المانحون من أجل الانتعاش الاقتصادي، تعهد المانحون في منتدى عقده شركاء بوروندي الإنمائيون في بروكسل في منتصف كانون الثاني/يناير من هذا العام، بتقديم ما مجموعه بليون دولار بغية دعم انتعاش بوروندي الاجتماعي والاقتصادي في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦.

وقد تحسنت كثيرا آفاق تحقيق السلام في بوروندي بإبرام اتفاق شامل لوقف إطلاق النار بين الحكومة الانتقالية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، التابعة لبيير نكورونزيزا، وبالاندماج اللاحق لتلك القوات في المؤسسات الانتقالية. وقد سار تنفيذ الاتفاق حتى الآن بصورة سلسة.

ولعل أعضاء المجلس يعلمون أنه منذ نشر التقرير تم لقاء، لأول مرة، بين الرئيس ندايزيبي ووفد رفيع المستوى من قوات التحرير الوطنية (رواسا) في هولندا في الفترة من ١٨ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، الأمر الذي يشكل سببا للتفاؤل. وقد حث الأمين العام الأطراف على متابعة هذه المناقشات بهدف انضمام قوات التحرير الوطنية إلى العملية السلمية في أسرع فرصة ممكنة، مما سيمهد السبيل إلى إنشاء عملية كاملة لحفظ السلام في بوروندي.

وكما لاحظنا في أجزاء أخرى من التقرير، فإن تحديات المستقبل في بوروندي هائلة، خاصة وأن الفترة الانتقالية ستنتهي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لإبلاغ المجلس بأن بعثة الاستطلاع المتعددة التخصصات التابعة للأمم المتحدة ستصل اليوم إلى بوجومبورا للوقوف على الأوضاع في الميدان، ولتقييم أفضل الوسائل لمساعدة الحكومة الانتقالية من أجل ضمان استكمال العملية السلمية بنجاح. وينبغي أن يؤخذ في

الحسبان أن العملية السلمية هذه ستنتهي بإجراء الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

وكما لاحظ التقرير، فإن التقدم المحرز في عمليتي السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي في غضون الأشهر الستة الماضية قد خلق زخما جديدا من أجل عقد مؤتمر دولي معني بمنطقة البحيرات الكبرى. وفي هذا الصدد، ومنذ إطلاق إشارة البدء بالعملية التحضيرية لهذا المؤتمر في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، اتخذ عدد من الخطوات الهامة بمساندة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والبلدان المانحة.

وقد عقد المنسقون الوطنيون للبلدان الأساسية حتى الآن ثلاثة اجتماعات لمناقشة الأهداف والمواضيع وهيكل المؤتمر. وكنتيجة لذلك، أخذ المخطط العام للمؤتمر يتبلور. ومن التطورات الهامة الأخرى إنشاء مجموعة الأصدقاء لمنطقة البحيرات الكبرى التي ستكون شريكا هاما خلال عملية التحضير والانعقاد الفعلي للمؤتمر.

ووفقا للجدول الزمني المنقح الذي وافق عليه المنسقون الوطنيون للبلدان الأساسية، من المقرر عقد اجتماع القمة الأول للمؤتمر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، في جمهورية تترانيا المتحدة. ولكن، كما يلاحظ التقرير المرحلي، فإن تزايد أنشطة مكتب الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى يستلزم زيادة عدد الموظفين في ذلك المكتب. وقد يؤدي أي نقص في موارد الميزانية بالنسبة للموظفين والموارد الأخرى في مكتب الممثل الخاص إلى تأخير العملية التحضيرية أو تعثرها بشكل خطير.

وكما شرح تقرير الأمين العام المرحلي بالتفصيل، وكما تجلى في العرض الذي قدمته اليوم، تحقق تقدم كبير في عملية السلام لكل من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية منذ زيارة بعثة مجلس الأمن إلى المنطقة في حزيران/يونيه الماضي. ولكن ما زال هناك الكثير الذي يتعين عمله لتوطيد هذه الإنجازات التاريخية ولبناء سلام مستدام في المنطقة برمتها. ولذلك، فإن استمرار التزام المجتمع الدولي بدعم جهود السلام في المنطقة دون الإقليمية ما زال أساسيا كما كان دائما.

إن التقارير التي نتلقاها من المنطقة تشير إلى أن جميع الأطراف قد قدرت الزيارة التي قامت بها بعثة مجلس الأمن، حيث أنها خلقت زخما جديدا شجع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بعملية السلام في كل من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. والأطراف، وكذلك البلدان التي زارتها البعثة، كجنوب أفريقيا وجمهورية تترانيا المتحدة وأوغندا، رحبت بزيارة البعثة كتشجيع للأطراف والحكومات في البلدان المعنية على مواصلة دعم العملية السلمية في كل من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد كالوموه على بيانه.

أود تذكير جميع الأعضاء بوجوب حصر كل بيان في حدود خمس دقائق عملا بالتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، وبغية تمكين المجلس من استكمال عمله بالسرعة اللازمة. وبوسع الوفود التي لديها بيانات طويلة أن توزع نص البيانات المكتوبة وأن تدلي بصيغة مجملة للبيانات أمام المجلس.

السيد دلا سابلبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد كالوموه على إحاطته الإعلامية والأمين العام على تقريره. وأن وفد أيرلندا سيدلي بعد قليل ببيان نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ونحن نؤيد ذلك البيان تأييدا كاملا.

إن بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى في حزيران/يونيه، والتي كان لي شرف

قيادتها، زارت المنطقة في وقت حاسم بالنسبة لعمليتي السلام. وفي اعتقادي يمكن القول إنه، في غضون ثمانية أشهر، تم إنجاز الكثير في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. وسأشير إلى كلا الحالتين بادئا بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

عندما زرنا جمهورية الكونغو الديمقراطية، كانت المشاكل فيها خطيرة بشكل خاص. وكان الاتفاق بشأن الفترة الانتقالية على وشك الانهيار، وكانت المنطقة الشرقية للبلد قد أصبحت مرة أخرى مسرحا للعنف والهجمات المسلحة، وكان السلام في خطر. وبفضل جهود الجميع تم إحراز تقدم كبير. وتم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وفقا للالتزام الرسمي الذي أعلنه الرئيس كبيلا أمام أعضاء مجلس الأمن. وقد تمت تسوية مسألة القيادة العليا للجيش، وتم تحسين علاقات جمهورية الكونغو الديمقراطية مع كل من أوغندا ورواندا تحسنا كبيرا. وكانت تلك نقطة أولاها أعضاء المجلس جل اهتمامهم. وبفضل عملية أرتيميس وتعزيز بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، توقفت أعمال العنف في المنطقة الشرقية إلى حد بعيد.

مع ذلك، ما زالت حالة غياب الأمن سائدة. وفي الأسبوع الماضي قتل مراقب كيني تابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة، في إتوري، أثناء أدائه واجباته. وأود أن أكرر تعازي فرنسا لعائلته وأحبائه ولحكومة كينيا. وينبغي فعل كل ما من شأنه أن يؤدي إلى معاقبة الجناة. إن بعثة منظمة الأمم المتحدة، التي أصبحت ولايتها قوية، ينبغي لها أن تجعل المليشيات تدرك أن هذه الأعمال لا يمكن التسامح معها بعد الآن. ومن الضروري، في هذا الصدد أيضا، تعزيز رصد الحظر على الأسلحة. وينبغي وضع حد للاتجار الذي يمكّن الجماعات المسلحة من الاستمرار في زعزعة استقرار المنطقة.

ولكن هذا الحادث المؤسف يجب ألا يلقي بظلاله على النتائج التي تحققت خلال الشهور الماضية في عملية نزع السلاح وعودة المقاتلين الأجانب إلى بلدانهم. صحيح أنه ما زال أمامنا الكثير. ولا بد لنا من تحقيق النجاح بشكل خاص في عملية إعادة إدماج المقاتلين الكونغوليين، الذين سينضمون في بعض الحالات إلى الحياة المدنية، وفي حالات أخرى إلى قوات الجيش والشرطة. وفي هذا الشأن، أحيي بلجيكا التي قامت منذ أسابيع عديدة حتى الآن، في كيسانغاني، بتدريب اللواء المتكامل الأول من الجيش الكونغولي الجديد.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تدخل مرحلة دقيقة جديدة. فالحرب انتهت رسميا، لكن لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به لإنجاز المصالحة الوطنية. والانتخابات يجب إجراؤها في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ كما هو مقرر. وفي أوقات كهذه، يجب أن نحرص على ألا نسمح لاهتمامنا بأن يضعف. ويجب على أبناء الكونغو أن يواصلوا بذل جهودهم، ويجب على المجتمع الدولي أن يساعدهم ويؤيد جهود السيد سوينغ، الممثل الخاص للأمين العام، الذي كان مع المجلس الأسبوع الماضي. ونحن نقدر غاية التقدير جهوده، وإحاطته الإعلامية والعمل الذي يقوم به.

لقد عادت بعثة المجلس من بوروندي تحدوها آمال كبيرة. ويبدو لنا أن كل الأطراف في عملية الانتقال كانت تملؤها رغبة مخلصة في السلام والمصالحة والإصلاح. وبالرغم من المشاق التي أصابت البلد بشدة خلال الصيف، فإن تلك الرغبة سادت في نهاية الأمر. والاتفاق الذي حث المجتمع الدولي على التوصل إليه، أبرم مع قوات السيد نكورونزيزا للدفاع عن الديمقراطية. التي شغلت مكانها الآن في السلطات الانتقالية. وبدأت قوات التحرير الوطنية التابعة للسيد رواسا، من جانبها، تبرهن على اتباعها مسلكا بناء، وجرت مناقشات مبدئية في الشهر الماضي في هولندا. وبطبيعة الحال،

لا يزال ذلك التقدم بحاجة إلى دعم، لكنه مشجع. وحتى نيسر تلك المحادثات، نعتمد اعتمادا كبيرا على جهود دول مبادرة التيسير والسلام الإقليمي، وعلى وجه الخصوص على مشاركة جنوب أفريقيا.

إننا نحيي التعبئة الكبيرة التي أبدتها أفريقيا. وقد قرر الاتحاد الأفريقي أن ينشر في بوروندي بعثته الأولى لحفظ السلام. وتلك العملية، التي تحظى بدعم من الاتحاد الأوروبي، ستكون حاسمة لتعزيز وقف إطلاق النار. وسندرس، في الوقت المناسب، الظروف التي يمكن فيها لعملية تابعة للأمم المتحدة أن تتولى العمل نيابة عنها.

أود أن أشير باختصار إلى مسألة المؤتمر الدولي. إن الأزمة في وسط أفريقيا وفي منطقة البحيرات الكبرى لا يمكن فهمهما في عزلة. فالحدود لم تمنع الحركات المتمردة المسلحة من التنقل ولا الدول من التدخل العسكري. كما أنها لم توقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة أو بالموارد الطبيعية. ونحن نعلم أن أي حل فعال دائم لهذه المشكلة يجب أن يكون إقليمي النطاق. وهذا أيضا هو هدف المؤتمر الدولي الذي يعد له الآن. وقد سبق أن قلنا إن هذا المؤتمر حتى يحالفه النجاح، يجب أن يكون مفتوحا أمام مشاركة كل جيران الكونغو وبوروندي، بلا استثناء. ولذلك، يجب أن يشمل، في اعتقادنا، أنغولا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو والسودان. ويجب أن يركز أيضا على مسائل الأمن والتعاون الاقتصادي الإقليمي الرئيسية. ومن الأمور الأساسية أن يسفر مؤتمر القمة الأول عن نتائج محددة في مجالات السلم والأمن وحسن الجوار؛ وسوف تدعم تلك الجهود عمليات السلام والمصالحة.

إنني أعتقد أن بعثة المجلس إلى وسط أفريقيا، التي نقيِّم نتائجها اليوم، كانت مفيدة من عدد من النواحي. لقد ساعدت أعضاء المجلس في عملهم بإعطائهم معرفة دقيقة عن العمليات الجارية. وشجعت على تحقيق وحدة المجلس ودعمت رسالة المجلس إلى الأطراف. وقد أخبرنا السيد كالوموه بأن البعثة لقيت ترحيبا حارا في المنطقة. وأعتقد أنها ساعدت المجلس أيضا على أن يؤيد بفعالية أكبر عمل الأمين العام وممثليه الخاصين. وأنا أحييهم وكل موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون معهم من أجل السلام في المنطقة.

السيد أنطونيو (أنغولا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، نحن، أيضا، نشكركم على تنظيم اجتماع اليوم عن وسط أفريقيا. ونشكر أيضا السيد كالوموه على الإحاطة الإعلامية التي قدمها توا للمجلس. ونعتقد أن هذا الاجتماع يعقد في وقت حاسم وأننا ينبغي أن ننتهز الفرصة التي يتيحها الأمل بأن يتحقق السلام في وسط أفريقيا.

يعقد هذا الاجتماع في وقت لا يبعد كثيرا عن الوقت الذي حظينا فيه بالاستماع إلى السيد سوينغ وهو يدلي بإحاطته الإعلامية أمام المجلس بشأن التقدم المحرز في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد اكتسبت عملية السلام في ذلك البلد الآن السرعة: وإن جهود المجتمع الدولي والإرادة السياسية التي تبديها حاليا حكومة الوحدة الوطنية تبعث على الأمل.

ولكن فيما يخص جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا تزال هناك، كما ذكر ممثل فرنسا، مجالات يشوبها الغموض تثير القلق. وأشير إلى المناطق الواقعة في شرق البلاد، حيث ما زالت الحالة تتسم بانعدام الاستقرار والعنف وانتهاكات لحقوق الإنسان وانتهاكات حقوق المرأة على وجه الخصوص. وأعتقد أن كثيرين منا شاهدوا تقارير في الصحافة عن حالة المرأة في الجزء الشرقي من البلد، ونعتقد

أن هذه المسألة البالغة الأهمية، بل الحاسمة، تتطلب منا اهتماما متواصلا.

وكما ذكر ممثل فرنسا، من الضروري أن نرى كيف يمكننا أن نوقف هذا العنف، الذي يمكن أن يعرض للخطر عملية تتحرك في اتجاه إيجابي. وقد ذكر ممثل فرنسا قتل مراقب كيني. ونعتقد أن تلك العناصر كلها تتطلب منا أن نضع استراتيجية تجاه الجماعات المسلحة في شرق البلد. وربما ينبغي أن تركز بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على هذا، كما حدث في إيتوري، وفي غرب أفريقيا وفي كوت ديفوار. وهناك، لا بد من وضع استراتيجية لكل منطقة بعينها حتى توفر الاستجابة الملائمة لكل حالة محددة.

إن حظر توريد السلاح جانب آخر يستحق اهتمام المجلس. إننا نعرف أن الأسلحة لا تعطى مجانا؛ إنها تشترى بموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية نفسها. وهذان الجانبان يرتبط كل منهما بالآخر ارتباطا وثيقا ويستحقان اهتمام المجلس.

عندما أصدر المجلس القرار ١٥٢٢ (٢٠٠٤)، ذكر أن إصلاح القطاعين الأمني والدفاعي حاسم للعملية. ونحن نرحب بكون بعض البلدان تقدم مساعدة فعلا. ونرحب أيضا بجهود بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونعتقد أن هذه المسألة حاسمة أيضا لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفيما يخص بوروندي، نتذكر جميعا النداء الذي وجهه في قاعة المجلس السيد زوما، نائب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا. ونتذكر أنه طلب بالتحديد نشر قوة تابعة للأمم المتحدة في بوروندي. ونعتقد أن ذلك الاقتراح هام في وقت نرقب فيه هذه الفترة الانتقالية المفعمة بالمخاطر. وذلك الدعم حاسم.

ونرحب بكون بعثة المجلس زارت بوروندي، ونأمل أن تضع الآن توصيات يمكنها أن تجيب عن كل الأسئلة التي نطرحها الآن فيما يخص نشر قوة تابعة للأمم المتحدة.

ولكن في نفس الوقت، نحن بحاجة إلى أن نتذكر أن القوة التابعة للاتحاد الأفريقي قد جابهت مشاكل هائلة – دون دعم من المجتمع الدولي. ويمكن أن تحدث الصعوبات التي واجهتها القوة تأثيرا سلبيا على العملية ذاتها.

وكما هو الأمر دوما فيما يتعلق بحالات الصراع، فإن عودة السلام في بوروندي أدت إلى نشأة مشاكل اقتصادية واجتماعية جديدة. ونناشد المجتمع الدولي مرة أخرى كفالة أن يلقى النداء الذي تم توجيهه تأييدا على النحو السليم وأن توفر الموارد لحكومة بوروندي. ولا بد أيضا أن نشجع اتخاذ توجه إيجابي من جانب مؤسسات بريتون وودز والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، التي تشارك حاليا في السعي من أجل التوصل إلى تسويات في بوروندي.

وفيما يتعلق بالتنسيق داخل الأمم المتحدة، نؤمن بأن مسألة بوروندي ما زالت جديرة بالاهتمام وأن التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يحدث فرقا هناك. وكانت تلك هي الحالة في غينيا – بيساو، ونؤمن بأنه يمكننا أن نستفيد من جهود المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي شكل فريقا استشاريا مخصصا لبوروندي، برئاسة ممثل جنوب أفريقيا. ونؤمن بأن ذلك الفريق يشكل أداة هامة. وهو اضطلع أيضا بمهمة إلى المنطقة، وقدم بعض التوصيات الهامة. ويمكن لأدوات من قبيل الفريق الاستشاري والفريق العامل المخصص التابع

لمجلس الأمن والمعني بمنع نشوب الصراعات وتسويتها في أفريقيا أن تثبت أنها مفيدة في هذه الحالة.

ولعل الأعضاء يذكرون أنه حينما قام مجلس الأمن بتحليل التقرير المؤقت لبعثة التقييم المتعددة التخصصات التي أوفدت إلى وسط أفريقيا بقيادة الأمين العام المساعد كالوموه (S/2003/1077)، استنتج المجلس أن إتباع نهج إقليمي يشكل أمرا هاما فيما يتعلق بوسط أفريقيا. وبالتالي، فإن مناقشاتنا الجارية بشأن غرب أفريقيا تحظى بأهمية بينما ننظر في مسألة وسط أفريقيا. فهي منطقة تعيش معظم بلدانها في حالة ما بعد الصراع – أو شهدت صراعا في الآونة الأخيرة وهي بالتالي بحاجة إلى إتباع نهج مناسب. ولكن، بعد قولي هذا، ينبغي ألا تكون مناقشاتنا، وتوصيات بعثة مجلس الأمن، بمعزل عن التوصيات التي قدمتها البعثة المتعددة التخصصات برئاسة السيد كالوموه.

وعلاوة على ذلك، هناك جهود إقليمية جارية فيما يتعلق بالإدماج والبحث عن تسويات سياسية. وعقد مؤتمر القمة الحادي عشر للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الشهر الماضي في برازافيل. واعتبر مؤتمر القمة ذاك منعطفا لإحياء الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ونؤمن بأن مؤتمر القمة قد اتخذ خطوات هامة، بما فيها إنشاء منطقة للتجارة الحرة. كما أنه قرر تشكيل لواء إقليمي للتصدي للتهديدات المحدقة بالسلام. وستقوم أنغولا وغابون والكونغو وسان تومي وبرينسيبي بتنفيذ ذلك القرار. ونؤمن بأن تلك المبادرات بحاجة إلى دعمنا.

ونرحب كذلك بالتحضيرات لعقد مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى. وكما هو معروف جيدا، فقد قبلت زامبيا بوصفها البلد الأساسي السابع هنا، كما أن أنغولا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية قبلت بوصفها بلدانا معينة هنا، بينما قبلت مصر بوصفها بلدا مراقبا. وما زلنا نأمل أن يضطلع البلدان المجاوران، جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، بدور نشط فيما يتعلق بالمؤتمر.

وفي هذه المرحلة، نؤمن ، في ضوء الاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال النهج الإقليمي ونظرا للصلة بين التنمية والبحث عن السلام، بأن اهتمام الأمم المتحدة بهذه المنطقة يحظى بأهمية كبيرة. وخلال المناقشة العامة التي أجريت بشأن التقرير المؤقت للبعثة المتعددة التخصصات التي أوفدت إلى وسط أفريقيا (انظر S/PV.4871)، رحب ممثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بالاقتراح بتعيين ممثل خاص للمنطقة، وأعرب عن أمله في أن تستمر تلك المناقشة وأن يحين الوقت لتعزيز وجود الأمم المتحدة في المنطقة – لجميع الأسباب التي حددناها، بالاستفادة من الفرصة المتاحة – وأن تؤدي تلك المناقشات إلى إنشاء مكتب للأمم المتحدة هناك.

وتلك بعض النقاط التي أردنا أن نتشاطرها مع المجلس في هذه المرحلة. وقد تكلمنا ببعض الإسهاب، لكننا كنا نتكلم من قلبنا فضلا عن التكلم من عقلنا. ونحن نتشارك مشاكل المنطقة – فنحن عضو في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا – ولذلك فإن بياننا اليوم نوعا ما أطول من بيانات المتكلمين الآخرين.

السيد زنسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): أدرجت أفريقيا في جدول أعمال مجلس الأمن للمرة الرابعة في شباط/فبراير – المرة الرابعة في أقل من ثلاثة أسابيع. ويعد ذلك التكرار – الذي يدل على الأهمية التي يوليها مجلس الأمن للمسائل الأفريقية – من مآثر المجلس، وعلى وجه الخصوص، من مآثر الصين، بلدكم الرائع، سيدي، الذي يعرف بأنه صديق عزيز لأفريقيا.

ونود أن نشكر السيد كالوموه، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية المتميزة، كما نود أن نشكر الأمين العام على التقرير الشامل الذي قدمه إلينا (S/2004/52). ويرسم ذلك التقرير الذي جاء في الوقت المناسب صورة واقعية للحالة في وسط أفريقيا وللإجراءات ذات الصلة التي اتخذت لتنفيذ توصيات بعثة مجلس الأمن.

ومنذ عودة البعثة، لاحظنا إحراز تقدم كبير عملية الانتقال في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي على حد سواء، فضلا عن الدلائل الملموسة للسلام والمصالحة التي تظهر الإرادة السياسية للحكومتين ولغيرهما من المشاركين في عملية السلام، بغية كسر حلقة الفرص الضائعة وقطع التزام حقيقي بالسلام.

إننا نرحب بالانتقال السلمي الذي حصل في بوجومبورا، الذي مكن، دون تأخير، من بدء الجزء الثاني من فترة الانتقال، كما هو منصوص عليه في اتفاق أروشا للسلام، فضلا عن تنصيب حكومة للمصالحة الوطنية في كينشاسا وفقا للاتفاق الشامل والجامع للأطراف.

لقد شكلت تلك الأحداث الرئيسية نقطة تحول حاسمة في عملية السلام في ذينك البلدين. والعقبات الباقية التي يجب تخطيها ما زالت هائلة. فهي تتطلب من جميع الأطراف مضاعفة جهودها لاحترام المواعيد المحددة، من اجل إنهاء الصراع بصورة نهائية.

وفي هذه المرحلة الحالية الحاسمة، يستحق ذانك البلدان التشجيع والدعم في جهودهما الرامية إلى بناء سلام دائم من أجل رفاه شعبيهما. وتمثل الاستفتاءات التي تجري في ظل ظروف من الشفافية والمصداقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي حجر الزاوية لعملية السلام، وتتطلب تطبيق التدابير المتفق عليها بسرعة، خاصة في ما يتعلق بإنشاء جيشين وطنيين تحت قيادة موحدة في كلا البلدين على السواء، وتحسين الوضع الأمني بوصفه شرطا ضروريا لتنظيم الانتخابات.

ونرحب بالتزام الحكومة الانتقالية لجمهورية الكونغو الديمقراطية بإحراز تقدم كبير، وقبل الذكرى السنوية الأولى لإنشائها، في إنشاء وتشغيل العناصر المختلفة للقوات الأمنية، بما في ذلك الشرطة، وفرق الحماية والجيش. واذا تم احترام الالتزام، فينبغي له أن يوفر نتائج مشجعة تماما فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في البلد، والتقدم المحرز في ذلك لا يفي بتطلعاتنا.

ونشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تحديد أولويات واضحة، بصرف النظر عن التدابير العديدة التي يجب أن تتخذها من أجل إحراز تقدم على صعيد البلد باتجاه إجراء الانتخابات المقررة. ويسرنا كذلك أن نرى التزاما متجددا من البلدان المانحة بمواصلة تقديم دعمها إلى العملية الإنتقالية، في إطار برامج متعددة في قطاعات محددة، بالاتفاق مع الحكومة الإنتقالية.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالدور الكفؤ جدا الذي تضطلع به بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخاصة فيما يتعلق بإعادة انتشارها في شرقي الكونغو من أجل تحسين الوضع الأمني هناك. ويسرنا الاستمرار في تحسن العلاقات بين الكونغو والبلدان المجاورة لها، ولا سيما، عن طريق إنشاء هياكل ثنائية للتعاون عبر الحدود من أجل تسوية المشاكل الأمنية المشتركة.

أما في ما يتعلق ببوروندي، فرغم التفاؤل الذي أحدثه الانتقال السلمي الأخير وانضمام المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية — قوات الدفاع عن الديمقراطية الى الحكومة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، لا يزال الوضع، في نظرنا، يبعث على بالغ القلق بسبب استمرار القتال حول مناطق بوجومبورا الريفية وفي الجزء الشمالي الغربي من البلد،

على الرغم من القرار الذي اتخذه مسؤولون من حركة باليبهوتو – قوات التحرير الوطنية (رواسا) مطلع كانون الثاني/يناير بالدخول في مباحثات مباشرة مع الحكومة الانتقالية. ونحن نناشد اليوم، القوات المتمردة بإلحاح ان تضع أسلحتها جانبا وأن تنضم الى عملية السلام الجارية في بوروندي كي يمكنها النجاح بموجب الجدول الزمني المقرر.

إننا نناشد المجتمع الدولي، الذي أعطى الدليل على سخاء هائل في تضامنه مع بوروندي خلال منتدى شركاء التنمية الذي عقد في بروكسل في بداية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أن يعمل كل ما في وسعه من أجل التوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار في بوروندي في أسرع وقت ممكن.

وفي ذلك الصدد، من الضروري حشد المساعدة التي وعدت بها بوروندي من أجل مساندة عملية السلام برمتها، حيث أن هذه المساعدة، تسهم في تمويل تنفيذ البرامج المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الجارية الآن بالتنسيق مع البعثة الأفريقية في بوروندي. ونرحب بالدور البناء الذي تضطلع به البعثة الأفريقية في بوروندي والذي برهن على تصميم الاتحاد الإفريقي على العمل بعزم على تسوية الصراعات التي تعصف بالقارة. وفي ما يتعلق باحترام المواعيد الزمنية وضرورة الإسراع في العملية السلمية، من الملح أن ينظر مجلس الأمن في طلب حكومة بوروندي والمبادرة الإقليمية من أجل بوروندي، تحويل البعثة الأفريقية في بوروندي الى عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة.

وجميع هذه الجهود الرامية إلى استقرار الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي لا يمكنها أن تضمن سلاما دائما في ذينك البلدين، ما لم تقترن بتحسن شامل في الحالة بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى. ولهذا، فإننا نرحب بالتقدم الكبير الذي تم إحرازه بالفعل في إطار التحضيرات لعقد المؤتمر الدولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما إنشاء مجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى.

إن وفدي يدعم توصيات الأمين العام بشأن تعزيز الموارد المتاحة لمكتب ممثله الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى كي يتسنى له إكمال التحضيرات للمؤتمر بأسرع وقت ممكن. ومن الأهمية اليوم اغتنام فرصة التقدم الذي تم إحرازه الآن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي، وما يحمله من آمال في سبيل تحقيق المصالحة الوطنية، مما يستدعي الإسراع في عقد هذا المؤتمر الدولي الذي طال انتظاره في منطقة البحيرات الكبرى. وإننا نؤيد الرأي القائل إن المؤتمر سيساعد في مضاعفة دينامية السلام الحالية من أجل تحقيق استقرار شامل في المنطقة دون الاقليمية، عن طريق الاستخدام العقلاني لمواردها بما يكفل رفاه وخير شعوبها.

السيد ساردنبرغ (البرازيل)(تكلم بالانكليزية): شكرا سيدي الرئيس على مبادرتكم عقد هذه الجلسة. وأشكر أيضا الأمين العام المساعد السيد تاليامبني كالوموه على عرضه للتقرير المرحلي للأمين العام (S/2004/52).

إن الحالة في وسط أفريقيا تشكل منذ سنوات طويلة أحد الشواغل الرئيسية التي تشغل مجلس الأمن. لكن الفترة الأخيرة شهدت عدة تطورات إيجابية في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي حالة بوروندي.

ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تعمل الحكومة الانتقالية باستمرار منذ ما يزيد على سبعة أشهر، ويقوم المجلس النيابي الانتقالي بأعماله وتجتمع اللجنة الدولية دعما للعملية الانتقالية بصورة منتظمة. وقد أذن مجلس الأمن بحضور وولاية معززين لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي تقوم بدعم سيادة القانون وإصلاح الشرطة وتنظيم الانتخابات. وخوّل المجلس

أيضا الحكومة الانتقالية نشر قواتها المسلحة في كيسانغاني، في خطوة إضافية لبسط سلطتها الوطنية على أراضيها. ووافق المجلس على فرض حظر على الأسلحة في منطقتي كيفو وإيتوري. ونحن نرحب بهذه التطورات بكل تأكيد.

وفي الأسبوع الماضي، كانت لدينا الفرصة للاستماع الى الممثل الخاص للامين العام، السفير وليام ليسي سوينغ، بشأن آخر الأحداث في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتيجة لذلك، بتنا في وضع أفضل لكي نقيّم المنجزات الأخيرة ونفكر في مجموعة التدابير التي ما زالت مطلوبة للاستقرار.

وفي ذلك الصدد، حزن وفد بلادي حزنا عميقا لوفاة المراقب العسكري الكيني في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي قضى على نحو مأساوي بسبب مكمن نصب له في إيتوري. وإننا نحث الأمم المتحدة على أن تعمل، بالتعاون مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، على بذل الجهود من أجل تقديم جميع المسؤولين عن ذلك العمل الإجرامي إلى العدالة.

وفي بوروندي، سررنا لإحاطتنا علما باجتماع وفد بالييهوتو — الحزب الوطني للدفاع عن الديمقراطية والرئيس ندايزيا في هولندا في الشهر الماضي. وبالرغم من أن الاجتماع لم يكن نهائيا، إلا أن هذه المبادرة تؤكد بوضوح أن الحوار يشكل الطريق الوحيد لحسم مشكلات هذا البلد. فهو يحدد المسار لحركة أغاثون رواسا للانضمام إلى ''معسكر السلام'' كما هو مذكور في الفقرة ٦٢ من تقرير الأمين العام.

ويعرب وفد بلادي بالرغم من ذلك عن قلقه البالغ إزاء حالة حقوق الإنسان في بوروندي. إذ أن تقارير تشير باستمرار إلى وقوع انتهاكات جسيمة لم يتصد لها مجلس الأمن بصورة كافية. وقد مر أكثر من عام منذ أن طلب رئيس بوروندي من المجلس أن ينظر في إنشاء لجنة دولية للتحقيق القضائي، و لم يكن إلا في كانون الثاني/يناير، عندما وافق المجلس على تحديد اختصاصات هذه البعثة.

وعلى الرغم من الصعوبات على أرض الواقع، تعمل البعثة التي نشرها الاتحاد الأفريقي في بوروندي بفعالية كبيرة مع المؤسسات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة. ونحن نشيد بعملها ونناشد المجتمع الدولي توفير دعم تقني ومالي إضافي لها. وستتضح هذه الحاجة بقدر أكبر حينما نحصل في المستقبل القريب على تقرير بعثة الأمم المتحدة المتعددة التخصصات التي من المتوقع أن تصل إلى بوروندي اليوم لتقييم احتياجات البلد في جميع المجالات.

وحيث أن المجلس ظل ينظر في حالة كل بلد في وسط أفريقيا على حدة، أود أن أركز الجزء الأخير من ملاحظاتي اليوم على نقطتين: التنمية والحوار الإقليمي.

إننا نعتبر المبادرات الرامية إلى إنشاء بيئة اقتصادية سليمة مبادرات أساسية إذا أردنا أن تكون عملية بناء السلام مستدامة على الأمد البعيد. ولا يمكننا أن نكرس جهودا دولية ضخمة للبحث عن السلام فقط لنراها تتحطم بسبب قلة الاهتمام بالاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد لا يمكن إغفال سيادة القانون في استغلال الموارد الطبيعية وتحسين فرص الاتجار في المنطقة.

وفيما يتعلق جمهورية الكونغو الديمقراطية، نتفق مع التقييمات التي قدمها فريق الخبراء ومفادها أن الوقت قد حان لتنفيذ الإصلاحات المؤسسية في مجال تنظيم الموارد الطبيعية والتحكم فيها خاصة وأن البلد قد توحد الآن. ومثلما ذكر الأمين العام في تقريره، يظل ''الاستغلال غير القانوني''

”أحد المصادر الرئيسية لتمويل المجموعات الضالعة في استمرار الصراع“. (S/2004/52، الفقرة ١٩)

وفي بوروندي، أثارت مبادرات الحكومة البوروندية بشأن التنمية المستدامة إعجاب الفريق الاستشاري المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومع ذلك، يشعر وفد بلادي بالإحباط لأنه لم يتم دفع حتى الآن سوى ١٠ في المائة من التبرعات التي تعهد بها مجتمع المانحين للبلد في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، مثلما هو مذكور في التقرير المعروض علينا اليوم. وفي هذا المنعطف، ينبغي لمجلس الأمن أن يعزز نداء الأمين العام إلى البلدان المانحة للإسراع بصرف تبرعاتها.

وعلى الأمم المتحدة دور هام تؤديه في تنفيذ المبادرات الطويلة الأمد على درب الاستقرار والتنمية. وهذا يشمل مجلس الأمن، وأيضا جهوده المنسقة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتعطي حالتا غينيا - بيساو وبوروندي سابقتان جيدتان ينبغي تطويرهما أكثر. وفضلا عن ذلك، فإن الجهود المشتركة لدول المنطقة نحو تحسين التجارة تشكل خطوة رئيسية، ونحن نرحب بالمبادرات الثنائية التي تتخذها أوغندا والحكومة الانتقالية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ذلك يصل بوفد بلادي إلى النقطة الثانية - الحوار الإقليمي. لقد أشار الأمين العام إلى أن احتمالات عقد مؤتمر منطقة البحيرات الكبرى قد تحسنت بصورة كبيرة. والواقع أن الاجتماع التنظيمي الذي عقد في الشهر الماضي في أديس أبابا أسفر عن إصدار قرار بعقد أول مؤتمر قمة على مستوى رؤساء الدول في تترانيا في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام والمؤتمر الثاني في منتصف عام ٢٠٠٥. ونحن نشيد بالممثل الخاص للأمين العام، إبراهيم فال، وبجميع البلدان الأساسية السبع على هذا التطور المهم. ونحن على ثقة بأن الحوار سيتطور إلى تحالف حول المجالات المنهجية الرئيسية الأربعة التي يستهدفها المؤتمر: السلام والأمن، والديمقراطية والحكم الرشيد، والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي، والقضايا الإنسانية والاجتماعية.

ويسرنا أيضا الاهتمام الذي أظهرته البلدان الأخرى بالمبادرة. وتعمل معا الآن أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى مع البلدان الأساسية في العملية التحضيرية لعقد المؤتمر الدولي. ولن تؤدي مشاركة البلدان المجاورة إلا إلى زيادة نجاح الحدث. وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بالتعليقات التي أدلى بها هنا الممثل الخاص للأمين العام بأنه يمكن لأي بلد آخر من خارج المنطقة أظهر اهتماما بالعملية الحضور بصفة مراقب - مثلما تفعل مصر - ما دامت البلدان الأساسية توافق على الطلب الذي يتقدم به البلد المعني. ومما لا شك فيه أن توسيع المشاركة بما يتخطى الإطار دون الإقليمي، من دون التأثير على الهيئة التي تتخذ القرار، سيعزز تأثير المؤتمر في العالم بأسره.

ومثلما شهدنا أثناء مناقشة عمليات السلام في وسط أفريقيا بصورة فردية، فإن التحديات التي تنتظرنا هائلة، ولكن تحقيق الإنجازات الرئيسية يظل في متناول اليد. ومن أجل تمهيد الطريق للسلام المستدام في المنطقة، يجب أن نولي الاهتمام الواجب لمكونه التنموي وأن نقدم الدعم الواجب للملكية الأفريقية والحوار الإقليمي في تحقيق الاستقرار فيما بعد الصراع. وهنا توجد أمس الحاجة إلى عملنا التعاوني.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر السيد توليامني كالوموه على عرضه تقرير الأمين العام عن بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا.

يرى وفد بلادي أن هذه الممارسة جاءت في الوقت المناسب وأنها ضرورية لأن بعثات المجلس أصبحت أداة أساسية في عملية اتخاذه للقرار، وإظهارا واضحا لاهتمامنا بالعملية الحالية في البلدان التي نزورها. وفي حالة أفريقيا الوسطى، كانت البعثة التي ترأسها السفير دلا سابلبير في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ رابع بعثة منذ أن استأنف مجلس الأمن في عام ١٩٩٩ ممارسته لإرسال بعثات إلى الميدان.

وكما سبق للمتكلمين السابقين أن أوضحوا، ظهرت علامات مشجعة على إحراز التقدم في المنطقة منذ إرسال البعثة إلى أفريقيا الوسطى. ونرحب بالتقدم المحرز في عملية إنشاء الحكومة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتحققت أيضا تطورات مدهشة في إقامة علاقات حسن جوار وفي عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين للعناصر المسلحة الأوغندية والرواندية والبوروندية من إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وعلى الرغم من التقدم المحرز على الصعيد الوطني، نعرف أن الحالة في مقاطعات إيتوري وأدي كيفو وشمال كيفو ظلت تتسم بانعدام الاستقرار وبالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تقترفها حركات الثوار. ومثلما ذكر في وقت سابق هنا، تذكرنا حادثة مقتل أحد الموظفين الكينيين في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مؤخرا بأن انعدام الاستقرار والعنف لا يزالان يسودان في الجزء الشمالي الشرقي من البلد. ويدين بلدي بشدة أعمال العنف والقتل والجرائم الأخرى المقترفة في جمهورية الكونغو الديمقراطية و لاسيما ضد السكان المدنيين. ويجب ألا تمر هذه الأعمال من دون عقاب ويجب تقديم مقترفيها إلى العدالة إن عاجلا أو آجلا. وهذا تحد للمجتمع الدولي بأسره، ولكنه تحد بقدر أكبر لأبناء الكونغو أنفسهم ولا سيما للحكومة الانتقالية.

ونحن نؤيد استنتاجات التقرير بشأن الحاجة إلى أن تحدد الحكومة الانتقالية أولويات واضحة بغية كفالة الانتقال السياسي. وفي هذا الصدد، أصبح إصلاح قطاع الأمن وتوطيد أركان حكم القانون واحترام حقوق الإنسان والإعداد للانتخابات العامة في المستقبل أهدافا ذات أولوية.

والحالة في بوروندي، بجورها، شهدت تقدما مهما وتحسنت احتمالات تحقيق سلام دائم. ومنذ زيارة بعثة مجلس الأمن لبوجومبورا، شهدنا إدماج حركات الثوار بالمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية، التي يترأسها بيير نكورونزيزا، في مؤسسات الحكومة المؤقتة. ويحدونا الأمل أن يؤدي البيان الذي أدلى به مؤخرا أغاثون رواسا، زعيم بالبيهوتو/قوات التحرير الوطنية، بأنه سيدخل في مفاوضات مع حكومة الرئيس ندايزي إلى الإدماج السريع لتلك الحركة في عملية أروشا للسلام.

إن تحديات المرحلة الانتقالية في بوروندي تتطلب الاهتمام والدعم الكاملين من مجلس الأمن وبقية المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، تظل التوصيات التي قدمتها البعثة صحيحة تماما، ولا سيما مناشدة البلدان المانحة الوفاء بالتعهدات التي قطعتها في مؤتمري باريس وجنيف. وتزداد أهمية هذا الأمر لأن هناك خطرا شديدا من أن بشائر السلام التي نراها في الأفق يمكن أن تختفي إذا لم نر تحسنا في الظروف المعيشية لسكان بوروندي.

والتقدم الكبير الذي أحرز في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي يعطي زخما هاما لفكرة عقد مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى. ونلاحظ مع الارتياح التقدم الذي أحرز خلال الأشهر الستة

الماضية في تصميم وإعداد عملية ترمي إلى إجراء حوار جوهري بين البلدان الرئيسية في العملية و الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والبلدان المانحة. وقد أدى الشروع في العملية التحضيرية لعقد مؤتمر إلى زيادة في أنشطة مكتب الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى – وهو مكتب ليس لديه، للأسف، ما يلزم من الموظفين والميزانية للاضطلاع بالمهام المقبلة. وذلك يقتضي من المجلس أن يحلل بتفصيل ولايات مختلف مكاتب الأمم المتحدة وبعثاتها في منطقة وسط أفريقيا في ضوء السيناريو الجديد المعروض علينا وأن يقرر ما إذا كانت هناك حاجة إلى إجراء تعديلات لتحسين فعاليتها.

إن إحلال السلام الراسخ والدائم في المنطقة أصبح اليوم أمرا حتميا لا مفر منه. فعندما تنعم القارة الأفريقية بالاستقرار الاقتصادي وتستثمر في شعوبها، تشكل إسهاما كبيرا في منظومة الأمم المتحدة. وفي سياق الأمم المتحدة، ظلت شيلي دائما تدعم الحلول والمبادرات الرامية إلى تعزيز مصالح القارة الأفريقية، أولا، بتشجيع عملية إنهاء الاستعمار، ولاحقا من خلال الهيئات التي أنشئت في الأمم المتحدة لتحقيق تلك الغاية و، مؤخرا، بتوفير جنود من قوات بلدنا المسلحة لجهود السلام في المنطقة.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد على ضرورة العمل على اتباع النهج المتكامل فيما يتعلق بأفريقيا، الذي يروج له الأمين العام. وفي ذلك السياق، يرى بلدي أنه ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر خلال الأشهر المقبلة في إمكانية تنظيم بعثة أخرى إلى منطقة وسط أفريقيا. والهدف من هذه البعثة أن تقيم ميدانيا أهم الاحتياجات الملحة للحكومتين المؤقتتين في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني، وإرساء حكم القانون والإعداد لإجراء انتخابات عامة بحلول نهاية سنة ٢٠٠٤، وبداية سنة ٢٠٠٥، وحزيران/يونيه ٢٠٠٥.

أخيرا، نأمل أن يجري تعزيز وتحسين التقدم الذي شهدناه بالتعاون الكامل من المنظمة.

السيد ماركيدو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): يشارك وفدي بقية الوفود في توجيه الشكر إليكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العامة لمواصلة ومتابعة عمل مجلس الأمن في وسط أفريقيا. ويعرب وفدي أيضا عن تقديره للأمين العام المساعد كالوموه على عرضه التقرير المرحلي للأمين العام (S/2004/52).

إن المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا تقع في قلب القارة، وسلامها واستقرارها لهما أثر كبير على المنطقة بأسرها. وقد اختير لتقرير الأمين العام عنوان مناسب، لأنه قد أحرز تقدم كبير في تنفيذ توصيات البعثة خلال الشهور السبعة الماضية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يستفيد من هذا الزخم الإيجابي وأن يواصل البناء على الإنجازات التي تحققت حتى الآن.

ويود وفد بلدي أن يستهل بيانه بالموافقة على الرأي الذي أعربت عنه بعثة التقييم المتعددة التخصصات التي زارت وسط أفريقيا في الفترة من ٨ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ وخلصت إلى

> ”أنه ما زالت هناك إمكانية كبيرة لإحداث تغيير إيجابي، خاصة إذا واصل المجتمع الدولي شراكته مع المنظمات دون الإقليمية والحكومات وجماعات المجتمع المدني وقام بتكثيفها من أجل معالجة المشاكل التي تواجهها منطقة وسط أفريقيا.“ (S/2003/1077، ص ٤)

إن بعثة مجلس الأمن بقيادة فرنسا قد حددت الاتجاه ووفرت زخما للتقدم في وسط أفريقيا. وبالرغم من التحديات القائمة فإنه يتعين على المجلس والمجتمع الدولي أن

يواصلا جهودهما في المنطقة دون الإقليمية. وفي ضوء ذلك يود وفد بلدي أن يؤكد على النقاط التالية.

فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، نود أن نثني على الكونغوليين وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والاتحاد الأفريقي، وبصورة خاصة المجموعة الثلاثية (جنوب أفريقيا وزامبيا وموزامبيق) على إنشاء الحكومة الانتقالية في حزيران/يونيه الماضي والإجراءات اللاحقة التي اتخذت لبناء أسس الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما إنشاء جيش وقوة شرطة يضمان مختلف عناصر الأمة فضلا عن تشكيل اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وينبغي الإسراع بالجهود الرامية إلى توطيد سلطة الحكومة الانتقالية في البلد بأسره، وبصورة خاصة في الجزء الشرقي. ويأمل وفدي أيضا في تكثيف الجهود الرامية إلى وقف انتشار الأسلحة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، نظرا لأن هذه الأنشطة تتسبب في استمرار الصراع في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ذلك الصدد، يثق وفدي بأن المجلس سيتمكن من اعتماد قرار يعالج هذه الشواغل.

ويوافق وفدي على تقييم الممثل الخاص للأمين العام، السيد وليام لاسي سوينغ، الذي قدمه الأسبوع الماضي، بأن الانتخابات المزمع إجراؤها في سنة ٢٠٠٥، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يمكن الاضطلاع بها إذا قدم المجتمع الدولي دعمه القوي، ولا سيما للأمم المتحدة، التي ستقوم بتنظيم أكبر انتخابات في تاريخها. وهذه الانتخابات التاريخية ستكون فرصة لإرساء الأساس اللازم لبيئة سياسية إيجابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية يستطيع فيها الناخبون تحديد اختياراتهم بصورة واعية.

وفيما يتعلق ببوروندي، يسر وفدي أن يلاحظ أن إمكانيات تحقيق السلام في ذلك البلد قد تحسنت. وفي ذلك الصدد، نحث الحكومة الانتقالية والبوروندية ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي على المثابرة على جهودهم الرامية إلى المضي قدما بعملية السلام في بوروندي. ولا بد من معالجة الشعور العام بانعدام الأمن وانتهاكات حقوق الإنسان. واستمرار علامات السلام ضروري لتشجيع المجتمع الدولي على الإسراع بتسديد التعهدات التي قطعت في مؤتمري باريس وجنيف. ونحن نرحب بإعلان المفوضية الأوروبية موافقتها على تخصيص مبلغ ١٩ مليون دولار للمساعدة الإنسانية في بوروندي. ونأمل أن يشجع ذلك البلدان المانحة على الوفاء بتعهداتها.

إن تطبيق النهج الإقليمي لم يتسم أبدا بأهمية أكبر مما يتسم بها في منطقة البحيرات الكبرى. وطوال سنوات ظلت فكرة عقد مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى مطروحة دون القيام بعمل حتى الآن. وبالتالي فإن مما يثلج الصدر أن نلاحظ من تقرير الأمين العام أن التطورات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي قد أحدثت زخما جديدا لصالح هذا المؤتمر، الذي يمكن أن يعقد على المستوى الوزاري في تشرين الأول/أكتوبر من هذه السنة وعلى مستوى القمة في الشهر اللاحق. ونأمل أن يتيح تغيير موعد المؤتمر الذي حدد له مبدئيا حزيران/يونيه وقتا كافيا للبلدان المشاركة للنظر في مضمون المؤتمر والتقدم بمقترحات ملموسة لمعالجة المآسي المتشابكة في وسط أفريقيا.

ونحن نشيد بمجموعة الأصدقاء، التي تترأسها كندا وهولندا، على دورها الهام في تقديم المساعدة السياسية والدبلوماسية والتقنية والمالية لدعم عملية التحضير للمؤتمر. ويحدونا الأمل في أن تفضي كل جهودها إلى إبرام ميثاق أمني يمكن أن يؤدي بدوره إلى إحلال السلام الدائم والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.

ويجب ألا ننسي أن أكثر من ثلاثة ملايين شخص قد ماتوا نتيجة للصراع في وسط أفريقيا وأن تعقيد الحالة قد أعاق لفترة طويلة جدا حلها بصورة فعالة. وفي ذلك الصدد، يؤيد وفدي تخصيص مزيد من الموارد لمكتب الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى لضمان أدائه بصورة فعالة للولاية والمهام الإقليمية الموكلة إليه.

الرئيس (تكلم بالصينية): ممثل الفلبين هو المتكلم الوحيد حتى الآن الذي أدلى اليوم ببيانه في أقل من خمس دقائق.

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، نود أن نشيد بمبادرتكم إلى عقد هذه الجلسة. كما نود أن نشكر الأمين العام المساعد كالوموه على عرض تقرير الأمين العام (S/2004/52).

منذ أن زارت بعثة مجلس الأمن وسط أفريقيا، حدث عدد من التطورات الإيجابية. وتشمل هذه التطورات تحسناً في الحالة السياسية والأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي بوروندي إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق أروشا، وذلك بمشاركة فصيل المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية في الحكومة الانتقالية. وحدث أيضا تحسن في علاقات بلدان المنطقة، مع وجود رغبة واضحة بين العديد من زعمائها في التقدم نحو السلام والمصالحة.

وإذ نرحب بهذه التطورات الإيجابية، يجب أن ندرك أيضا أن هناك حاجة إلى فعل الكثير لتعزيز السلام في المنطقة. وفي هذا السياق، نحن ندين القتل الوحشي للمراقب العسكري الكيني الأسبوع الماضي، ونأمل أن يمثل مرتكبو هذه الجريمة أمام العدالة.

ومن الواضح أنه في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يزال إحراز التقدم مطلوبا في مجالي إصلاح القطاع الأمني وحكم القانون، وكذلك في عمل الإدارات المؤقتة، خاصة في إيتوري. وإذ نرحب بإجراء انتخابات في أيار/مايو ٢٠٠٥، يجب ألا يُنظر إلى هذا باعتباره هدفا في حد ذاته، ولكنه وسيلة نحو تحقيق الهدف.

وبالمثل، لن تكتمل عملية السلام في بوروندي بدون إدراج جميع الفصائل في تلك العملية، خاصة قوات التحرير الوطنية (فصيل رواسا). وهناك أيضا حاجة إلى دعم جهود الاتحاد الأفريقي في بوروندي، ومعالجة قضايا العدالة الانتقالية، التي هي جزء من اتفاقات أروشا، ومساعدة اقتصاد بوروندي المتعثر بشدة على الانتعاش.

ويجب أن يظل تعزيز السلم والاستقرار هدف المجتمع الدولي في كل من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وإحدى الوسائل لتحقيق هذا هو من خلال مساعدة كلا البلدين في المجالات التالية: أولا، بسط سلطة دولتيهما؛ وثانيا، القيام بإصلاح ذي مغزى للقطاع الأمني من خلال إنشاء جيش وطني وشامل حقاً؛ وثالثا، تسهيل عملية نزع سلاح المقاتلين، المحليين والأجانب معاً، وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ ورابعا، تعزيز حكم القانون ووضع حد للإفلات من العقاب؛ وخامسا، معالجة القضايا الإنسانية؛ وسادسا، النهوض بإعادة إعمار الاقتصاد الوطني وإصلاحه.

ولقد أثبت التاريخ الحديث والمأساوي للمنطقة بوضوح مدى سهولة انتقال عدم الاستقرار والصراع من بلد إلى بلد آخر. فالحدود مسامية ولا تحصن البلدان من حرية تدفق الأسلحة والمقاتلين والحالات الأمنية المتدهورة. ولا يمكن لأي بلد أن يعالج مثل هذه القضايا بمفرده. ولذا لا غنى عن نهج إقليمي. بيد أن نهجا كهذا يجب أن يهدف إلى تحسين العلاقات السياسية بين الدول ومساعدتها على أن تتصدى معا للتحديات التي تواجهها.

وكجزء من هذا النهج الإقليمي، تؤيد باكستان المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى المقترح عقده في وقت لاحق من هذا العام. ولكن يجب أن يخرج المؤتمر بنتائج ملموسة. ولا يمكن تحقيق هذا إلا إذا استطاعت بلدان المنطقة وشركاؤها من خارج المنطقة العمل معا من البداية لتحديد أهداف وموضوعات وهياكل واقعية. وأقل ما يُنتظر أنه لا بد للمؤتمر أن يخرج باتفاق بشأن تدابير بناء الثقة للمساعدة على تعزيز السلم والاستقرار الإقليميين.

وفي الوقت ذاته، هناك قضايا أساسية ذات طابع شامل لا بد من معالجتها، ليس ضمن أطر وطنية أو إقليمية فحسب. وتلك القضايا هي التالية.

أولا، أحد الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في المنطقة هو الفقر. فلا يمكن أن يكون هناك أي سلام بدون خفض حدة الفقر. والحالة الإنسانية، ونجاح نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتعزيز السلام أمور ليست ممكنة بدون توليد كاف لنشاط اقتصادي مستدام. ويجب أن يستمر المجتمع الدولي في تقديم المساعدة، ليس لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي فحسب، بل أيضا لبلدان أخرى في المنطقة، على النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل.

ثانيا، رغم أن الطمع قد لا يكون سبب الصراع، إلا أنه مسؤول عن استمراره. فهناك صلة واضحة ووثيقة تماما بين الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وتأجيج الصراعات في المنطقة دون الإقليمية. ويذكر تقرير الأمين العام بوضوح أنه ”يظل الاستغلال غير القانوني أحد المصادر الرئيسية لتمويل المجموعات الضالعة في استمرار الصراع“ (S/2004/52، الفقرة ١٩). ولا بد أن نعثر على الذين يمولون هذه الحروب، من خلال شراء موارد المنطقة الطبيعية وبيعها والضلوع في إنتاجها واستغلالها غير القانوني. وإن بسط سلطة الدولة والإصلاحات المؤسسية أمران حتميان، وكذلك الحاجة إلى الإفصاح الكامل عن العائدات المحققة من الموارد الطبيعية. ونحن بحاجة إلى نهج وطني وإقليمي وعالمي لمعالجة تلك القضايا.

ثالثا، اعتمد نجاح عملية السلام حتى الآن إلى حد كبير على الجهود الناجحة لحفظ السلام – التي تبذلها في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي بوروندي البعثة الأفريقية في بوروندي. وكلتا البعثتين تحتاجان إلى الدعم من الأمم المتحدة، وإلى توسيعهما إذا لزم الأمر. وباكستان، بوصفها مساهما رئيسيا بقوات للأمم المتحدة، ستواصل دعمها لمثل هذه الأنشطة في المنطقة.

أخيرا، على الصعيد السياسي، تحتاج الأمم المتحدة نفسها إلى أن تعمل بشكل متماسك في وسط أفريقيا للوفاء بالمتطلبات المتنوعة لتعزيز السلم والاستقرار في المنطقة. ويتحتم تحقيق تعاون وتنسيق أكبر بين مساعي الأجهزة الرئيسية الثلاثة للأمم المتحدة – الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي – في معالجة القضايا المعقدة التي تواجه المنطقة. وفي الوقت ذاته، هناك حاجة إلى المشاركة النشطة للمنظمات غير الحكومية ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية لمؤازرة هذا الجهد برمته. والفكرة التي اقترحتها باكستان بإنشاء لجان مخصصة ومركبة يمكن أن تكون وسيلة لبناء نهج شامل ومتماسك للأمم المتحدة والمجتمع الدولي تجاه الأزمات المعقدة.

السيد أرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): نحن ممتنون للسيد كالوموه على عرض هذا التقرير المثير جدا للاهتمام من الأمين العام (S/2004/52)، والذي أود أن أبدي بضع ملاحظات موجزة بشأنه.

فيما يتعلق بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن التقدم المحرز في عملية السلام منذ إيفاد بعثة مجلس الأمن يبعث على التشجيع. ورغم ذلك، من الضروري أن تحرز السلطات الانتقالية تقدما بدون تأخير في مجالات أساسية مثل نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. ويجب عليها أيضا أن تعيد هيكلة القوات المسلحة وأن تقوم بإصلاح قضائي من أجل وضع حد للإفلات من العقاب. والهدف من كل هذا بالطبع هو إجراء انتخابات حرة وديمقراطية في حزيران/يونيه من العام المقبل.

وفيما يتعلق ببوروندي، نحن نرحب بالتقدم المحرز في الأشهر الأخيرة. ونعتقد أن الوقت قد حان لتطبيق عملية التسريح ونزع السلاح، بدون تأخير، والانخراط في إعادة هيكلة القوات المسلحة. ومن الأهمية بشكل مماثل أن تُتخذ التدابير اللازمة لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة.

وفيما يتعلق بالمؤتمر الدولي المقبل المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، يسعدنا أن نلاحظ أنه خلال الاجتماع الذي عُقد في أديس أبابا، اتُخذت قرارات بشأن المشاركة في ذلك المؤتمر، وأنه أحرز تقدم في توضيح أهدافه والنتائج المرجوة منه وجدوله الزمني. ولذلك نحن نشجع المشاركين في تلك العملية على مواصلة عملهم، بما في ذلك إنشاء جميع الدول المشاركة للجان تحضيرية وطنية، وعقد اجتماع إقليمي أولي، لهذه اللجان، في أسرع وقت ممكن، الأمر الذي سيمّكن من تعزيز الإعداد للمؤتمر.

ويمثل عقد ذلك المؤتمر وتحسين العلاقات الثنائية بين بلدان المنطقة مبادرتين إيجابيتين تعززان تدابير بناء الثقة والتعاون وتقويان ديناميات السلم التي يجري ترسيخها في المنطقة.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد كالموه على عرضه الممتاز للتقرير المرحلي للأمين العام عن وسط أفريقيا (S/2004/52). وعندما نظرنا في تقرير الأمين العام عن غرب أفريقيا، لم أستطع إلا أن أعقد مقارنة مع وسط أفريقيا، وأن ألاحظ أوجه التماثل الصارخة بين هذين الجزأين من القارة الأفريقية. وأكدت في ذلك الحين على أهمية النهج الإقليمي الذي أرى أنه النهج الوحيد الذي يمكن أن يُشجع على تهيئة مناخ من السلم والاستقرار الدائمين قادر على تخليص بلدان المنطقة من الأزمات التي تقوضها والتي تتبدى تشعباتها عبر الحدود.

ولا حاجة بي إلى أن أخوض بالتفصيل في التقدم الكبير المحرز في استعادة السلم والأمن في بلدان وسط أفريقيا، ولا سيما في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأتيحت لنا الفرصة في الأسبوع الماضي لكي نقيم التقدم المحرز نحو إعادة الوحدة الوطنية وبسط سلطة الحكومة الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكي نلاحظ الدلائل المشجعة على تطبيع علاقات ذلك البلد مع جيرانه المباشرين.

ويرحب وفدي، في ذلك الصدد، بالجهود المبذولة لمساعدة السلطات الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية على التعجيل بإنشاء جيش وطني متكامل وموحد، وبإنشاء قوة شرطة وطنية. ولكننا نعرب، في الوقت نفسه، عن قلقنا إزاء انعدام الوضوح والتقدم نحو إعداد خطة وطنية لتحديد طرائق تحقيق هذا الهدف الثنائي الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بمصير عملية تسريح المقاتلين الكونغوليين وإعادة إدماجهم.

ويعرب وفدي أيضا عن قلقه إزاء التأخر في الانتهاء من الأعمال المتعلقة بالتشريع والأساسية لمستقبل عملية السلام والمؤسسات الانتقالية، وبخاصة فيما يتعلق بإنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة، وتحديد المناطق الانتخابية – وهذا شيء ذو أهمية أساسية للانتخابات المقرر إجراؤها في حزيران/يونيه

٢٠٠٥ – وقوانين وسائط الإعلام، والكفاح ضد الفساد، وحقوق الإنسان، ومكافحة الإفلات من العقاب.

وفيما يتعلق بالحالة في إيتوري وكيفوس التي ما زالت تُسمم العلاقات بين مختلف العناصر الفاعلة في عملية السلام في البلد، يرحب وفدي بإعادة نشر قوات بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ذلك المثلث الذي يتركز فيه المقاتلون الكونغوليون والأجانب. وتُشجعنا النتائج التي تحققت في فترة زمنية قصيرة نسبيا، ولا سيما فيما يتعلق بعودة المقاتلين الأجانب إلى بلدانهم الأصلية ونرى أن تعزيز حظر الأسلحة سيسهم إسهاما كبيرا في الجهود الرامية إلى إحلال الهدوء في ذلك الجزء من البلد. ونُحيط علما بالصلات بين الاتجار بالأسلحة، والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، واستمرار الصراع؛ ونؤيد الآلية ذات الثلاث مراحل المعروضة الآن على المجلس لرصد الحظر على الأسلحة المتدفقة إلى ذلك الجزء من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي بوروندي، برزت عقب توقيع اتفاق وقف إطلاق النار وتنفيذه تدريجيا احتمالات جديدة لعودة السلم والأمن. ولقد ساعدت البعثة الأفريقية في بوروندي، في ظل ظروف بالغة الصعوبة، مساعدة كبيرة في تحقيق الاستقرار في الحالة في البلد. ولقد أحرز تقدم هام، ولكنه ما زالت توجد تحديات عديدة قبل الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل على أبعد تقدير.

ولقد حان الوقت لكي تضطلع الأمم المتحدة بدور في بوروندي ونرى أن هذا ينبغي أن يكون في شكل بعثة لحفظ السلم للاستعاضة بها عن البعثة الأفريقية في بوروندي، ولكي تدعم عملية السلام في البلد حتى نهايتها.

وإن المثال الذي قدمه إسهام بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية البارز في بناء السلام في ذلك البلد، والمساعدة التي قدمتها البعثة في عملية التحضير للانتخابات وإنشاء مؤسسات حكم القانون، يُشجعنا على المطالبة بوجود دولي أكبر في بوروندي، حيث لا يزال التقدم المحرز في استعادة السلام هشا جدا بسبب الحالة الاقتصادية والاجتماعية الخطرة التي يُزيد من تفاقمها تدفق اللاجئين والمشردين وإعادة المقاتلين إلى بلدانهم الأصلية.

ولهذا يرحب وفدي بعقد منتدى الشركاء الإنمائيين لبوروندي في بروكسل في ١٣ و ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. ونأمل أن يُعجل المانحون بصرف المبالغ المتعهد بها كيما يتسنى للسلطات الانتقالية أن تضطلع بالإصلاحات اللازمة لاستعادة السلم وتعزيزه في بوروندي.

ويرحب وفدي بمبادرة الأمين العام التي جمعت في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ بين رؤساء الدول وكبار ممثلي البلدان في المنطقة، ونرحب باعتماد المشاركين في ذلك الاجتماع لإعلان بشأن مبادئ علاقات حسن الجوار والتعاون. وتقوي تلك المبادرة اقتناعنا بأن الجهود المبذولة ينبغي أن تكون في إطار استراتيجية عمل إقليمية، الشيء الذي لم يدرسه المجتمع الدولي حتى الآن دراسة وافية.

وينظر وفدي من ذلك المنظور إلى المؤتمر الدولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى المخطط عقده بوصفه إطارا لا غنى عنه لالتماس الحلول للصراعات وعدم الاستقرار في بلدان وسط أفريقيا ولتعزيز عملية السلام الجارية في المنطقة.

ويُعرب وفدي عن ارتياحه إزاء التقدم المحرز نحو عقد هذا المؤتمر الهام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ في تنزانيا، ويُشجع بلدان المنطقة على مواصلة جهودها لتهيئة أفضل الظروف للنجاح، بما في ذلك بدء مداولات موضوعية تُمكِّن المؤتمر من تحقيق النتائج المرجوة. ويرحب وفدي بالتقدم المحرز في اجتماعات المنسقين القطريين للبلدان المعنية، وبخاصة التقدم المحرز في اجتماع نيروبي المعقود في

١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ والذي حدد هيكل المؤتمر وتكوينه وأهدافه ومواضيعه. ويتشاطر وفدي الرأي القائل بأن المواضيع الأربعة للمؤتمر مترابطة ومتساوية في الأهمية وبأنها تستحق أن تعالج بالمثل على أساس الأولوية في العملية التحضيرية.

وأخيرا، أرحب بالقيام في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بإنشاء فريق أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى برئاسة كندا وهولندا، وأعرب عن تأييدي لتوصية الأمين العام بتوفير موارد إضافية لمكتب الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد كالموه الأمين العام المساعد على العرض الذي قدمه. وأؤيد الملاحظات التي سيدلي بها فيما بعد ممثل أيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي. وأود بصفة خاصة أن أعرب عن تعازي الحكومة البريطانية لحكومة كينيا ولبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبخاصة لأسرة المراقب العسكري الكيني الذي قُتل في إيتوري في ١٢ شباط/فبراير.

وكانت البعثة التي تم إيفادها في العام الماضي إلى البحيرات الكبرى مبادرة قيمة أتت في مرحلة حاسمة الأهمية، حاسمة الأهمية لعملية السلام في بوروندي، وبخاصة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومستقبل المنطقة. وصحيح أنه ينبغي لنا أن نضع الحالة في إطار إقليمي. والواقع أن جهود الحكومة الوطنية الانتقالية وحكومتي رواندا وأوغندا لتحسين العلاقات موضع ترحيب شديد.

وأنتقل الآن إلى مسألة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأهنئ بعثة الأمم المتحدة هناك على أعمالها. ومن المُلفت للنظر أن الهجوم الذي وقع في الأسبوع الماضي حدث أثناء مهمة قامت بها البعثة لوقف مضايقة السكان المدنيين. ويجب أن تضع جميع الأطراف في إيتوري فورا حدا لهذا العنف. ويسرني أن أؤيد الحجة التي قدمها السفير ديلا سابلبير والقائلة بأنه يوجد الآن مُبرر قوي لأن تتخذ بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية موقفا أقوى إزاء الميليشيا في إيتوري وإن عدم القيام بذلك في بداية الصراع يجعلنا دائما ندفع ثمنا باهظا في النهاية.

إن العملية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية – وعلى وجه الخصوص الأعمال التحضيرية للانتخابات، وإصلاح القطاع الأمني، وإعادة توحيد البلاد سياسيا واقتصاديا – تفرض تحديات هائلة. ولهذا السبب، نحن بحاجة إلى استراتيجية تضعها حكومة وطنية انتقالية وإلى حكومة وطنية حقيقية – حكومة تنسق، عندئذ، مع المانحين تنسيقا تاما. وستواصل المملكة المتحدة زيادة شراكتها بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية ما دامت العملية الانتقالية مستمرة في طريقها.

ويمكن لمجلس الأمن أن يعزز العملية بإبقاء الحالة قيد الاستعراض وبإبداء التعليقات بشكل متواصل، بشكل علني، عند الضرورة. واللجنة الدولية لدعم الانتقال أداة هامة على أرض الواقع للمساعدة في تحديد الاهتمامات والحث على الحلول.

ومن الضروري أيضا أن نواصل التصدي للعنف في الشرق. وحظر الأسلحة المفروض بالقرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣) لا يمكن أن يغلق الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية إغلاقا تاما. وكيف يتسنى له هذا بالنظر إلى طول الحدود ؟ لكن يمكن أن يكون له أثر ردعي حقيقي وأن يبين بوضوح أننا جادون. ولذلك، نأمل أن يتسنى لنا التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن آلية لمراقبة التسلح.

وإذ أنتقل إلى بوروندي، أقول إن البعثة الأفريقية تقوم بعمل جيد جدا في ظل ظروف صعبة وقيود مالية

خطيرة. ولا بد من توجيه التهنئة إلى الاتحاد الأفريقي، وجنوب أفريقيا وموزامبيق وإثيوبيا، لإسهامها الكبير ودعمها عملية السلام في بوروندي. وقد أتاحت المملكة المتحدة، وتتيح الآن وسوف تتيح في المستقبل، مبالغ كبيرة، لا سيما للبعثة الأفريقية في بوروندي. ونحن منفتحون أيضا لفكرة أن تحل محل هذه القوة، في الوقت المناسب، عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في بوروندي.

ونتطلع إلى تقرير بعثة الأمانة العامة المقرر سفرها إلى المنطقة هذا الأسبوع – وهي واحدة من بعثات الأمم المتحدة الثلاث الموجودة حاليا أو من المقرر أن تكون موجودة قريبا في البلد.

أخيرا، إذ ننتقل إلى الإفلات من العقاب، لا نزال نشعر بالقلق من استمرار انتهاكات حقوق الإنسان مؤخرا في بوروندي. وفي هذا السياق، نرحب بالمشروعات التي يضعها مكتب بوروندي الميداني التابع للمفوض السامي لحقوق الإنسان ونؤيدها تأييدا قويا. إن التقدم نحو إنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة لا يزال بطيئا جدا. ونأمل أن يتسنى قريبا التغلب على انعدام الاتفاق بين المجموعات السياسية، الذي أعاق إصدار البرلمان، حتى الآن، القانون المتعلق بتقصي الحقائق والمصالحة.

ونرى من المهم تناول مسألة الإفلات من العقاب والعدالة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع في مرحلة مبكرة. وهذا ضروري إذا ما أريد للسلام أن يدوم في بوروندي على أساس مبادئ الديمقراطية التي تعزز الحقيقة والمصالحة، وأن يحقق، في الوقت نفسه، العدالة.

لدي المزيد الذي أريد أن أقوله، ولكن نظرا لأن آخرين طرحوا نقاطا مماثلة، ولأنكم، سيدي الرئيس، فرضتم حدا قدره خمس دقائق، سأتوقف عن الكلام راضيا.

السيد كنوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): منطقة وسط أفريقيا تظل واحدة من مناطق القارة الأفريقية دون الإقليمية المنكوبة بالأزمات، وهي تتطلب اهتمام مجلس الأمن المستمر. لقد درسنا بالتفصيل تقرير الأمين العام عن تنفيذ التوصيات التي أعدتها بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى وسط أفريقيا (S/2004/52) ونتفق بشكل عام مع التقييمات والنتائج التي يحتوي عليها.

فيما يتعلق بالحالة المحددة في المنطقة دون الإقليمية، نود أن نبرز عددا من المسائل. لا تزال الحالة الشاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مستقرة بشكل عام. وعملية حل الأزمة في ذلك البلد تحرز تقدما. وبعض الاتجاهات الإيجابية تتجلى في مجالات تحقيق المصالحة الوطنية ومد نطاق سلطة الدولة على كامل أراضي البلاد والإعداد للانتخابات العامة المقرر إجراؤها في ٢٠٠٥ – مع أن هذه العمليات جميعها تواجه مصاعب كبيرة. وإن الخطوات التي اتخذت لإنشاء أول لواء عسكري متكامل في كيسانغاني، أذنت فعلا ببداية تشكيل قوة مسلحة موحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبفضل التدخل الدولي النشيط، طرأ تحسن واضح على حالة الأمن في الجزء الشرقي من البلاد. وتتخذ خطوات الآن للقضاء على الإفلات من العقاب عن جرائم الحرب، مع أن هناك الكثير الذي ينبغي القيام به. ومن المهم أن تحافظ كل الأطراف المشاركة في عملية السلام على التزامها الكامل بتعهداتها، وأن تمنع القوى التي تقاوم عملية السلام من مواصلة أنشطتها. ومن المطلوب بذل جهود إضافية لنزع سلاح المقاتلين الأجانب وإعادتهم إلى أوطانهم.

وأحرز بعض التقدم في حل الحالة في بوروندي. فهياكل الدولة للفترة الانتقالية تعمل والاتصالات مستمرة مع القوات التي لم تلق أسلحتها بعد. ويجب القضاء على

العنف في الأقاليم. والتقدم المحرز في عودة مقاتلي بوروندي من جمهورية الكونغو الديمقراطية ينبغي تطويره. والبعثة الأفريقية في بوروندي تستحق تقديرنا. ونأمل أن تنتهي المرحلة الانتقالية في الوقت المحدد، مع إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

لقد تأثرت الحالة في وسط أفريقيا تأثرا إيجابيا بالتحسن الشامل في الحالة الإقليمية. ونلاحظ الاتجاه نحو التطبيع في العلاقات فيما بين كينشاسا، وكيغالي، وكمبالا، وبوجومبورا، التي وقعت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، إعلان مبادئ بشأن علاقات حسن الجوار والتعاون. وكل هذه التطورات تشجع على خلق سياق أكثر مواتاة لجهود تبذلها الأطراف المعنية لإعداد الطريق لمؤتمر دولي معني بالسلام والأمن وتدابير بناء الثقة والتنمية الاقتصادية في منطقة البحيرات الكبرى.

وبالنظر إلى الدور الفعال الذي تقوم به هياكل الأمم المتحدة في إقامة علاقات حسن جوار وتسوية النزاعات في بلدان وسط أفريقيا، نعرب عن التأييد لجهود الأمين العام وممثله الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد سوينغ، وممثله لبوروندي، السيد دينكا، وممثله الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد فال.

السيد نغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): نحن أيضا نرحب بتقرير الأمين العام (S/2004/52)، وبعرض السيد كالوموه، الأمين العام المساعد، للتقرير.

ونقدر الآراء التي تدل على نفاذ البصيرة بشكل خاص والتي طرحها المشاركون في بعثات مجلس الأمن. ونعتقد أن هذه البعثات توفر فرصة لمعرفة الحالة على أرض الواقع، وأنها وسيلة ثمينة لتنوير مداولات المجلس. لقد مضت تسعة أشهر تقريبا منذ زيارة بعثة المجلس قيد المناقشة. والكثير مما حدث – بفضل جهود الأمم المتحدة وشعوب وحكومات المنطقة – كان إيجابيا. لكن شعوب وسط أفريقيا ما زالت تعاني معاناة كبيرة.

وبشكل عام، يؤيد وفد بلدي استنتاجات تقرير الأمين العام. ونود أن نسلط الأضواء على بعض النقاط. فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، شعر وفدي بحزن عميق لوفاة عضو كيني في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الأسبوع الماضي. لقد فَقد حياته في اعتداء عنيف، عندما كان يقوم بواجباته باسم السلم والعدالة في إيتوري .ونود أن نعرب عن تعازينا لأسرته وبلده.

بالرغم من انعدام الأمن بشكل مستمر في أجزاء من منطقة وسط أفريقيا، هناك ما يدعو للأمل. فبعد أن سافرت البعثة إلى الكونغو، أقيمت حكومة انتقالية ووضعت ترتيباتها الإدارية. واتخذ مجلس الأمن القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣)، الذي أعطى البعثة ولاية أكثر قوة وأذن بتوسيع مستوى القوة للقيام بها.

ويبقى المجلس متحدا في تصميمه على وقف تدفق الأسلحة غير المشروعة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وينبغي تذكير الدول الأعضاء بالتزامها بموجب القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣) بوقف إمداد الأسلحة إلى الفصائل في الكونغو من أراضيها أو من مواطنيها. ويسمح اتخاذ القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣) أيضا للأمم المتحدة بالبناء على العمل الجدير بالإعجاب الذي أنجزه تدخل الاتحاد الأوروبي بقيادة فرنسا. فقد تصدت عملية ارتميس بنجاح للانتهاك الجسيم الذي وقع آنذاك في بونيا.

وفي الأسبوع الماضي، ركز الممثل الخاص للامين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، السفير وليام ليسي سوينغ، انتباهنا على العديد من المهام التي ما زال يتعين

الاضطلاع بها بحلول موعد إجراء الانتخابات في عام ٢٠٠٥ الذي حدده الكونغوليون أنفسهم بوصفه نهاية الانتقال. وتشمل هذه المهام التزاما بالتحسن المستمر في العلاقات بين الحكومات في المنطقة.

ونشكر الأمين العام وممثله على جهودهما لإقامة علاقات أفضل بين دول وسط أفريقيا، وفي ذلك الصدد نتطلع إلى مؤتمر البحيرات الكبرى المقرر الآن عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بوصفه منتدى لتوطيد التحسينات التي جرت في العلاقات الإقليمية ولتحسينها. ونود أن نطلب إلى الدول الأعضاء الزميلة ألا تنتظر عقد المؤتمر لإقامة علاقات أقوى مع جيرانها، وإنما أن تأتي إلى المؤتمر مع ما أقامت بالفعل من علاقات أقوى بوصف ذلك إنجازا. ويشير تقرير الأمين العام إلى متطلبات متزايدة من الموارد المتصلة بالاستعدادات لعقد مؤتمر البحيرات الكبرى. ويحدونا الأمل أن يوجه أصدقاء المؤتمر موارد وافية إلى الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد فال، بغية التحضير لذلك الاجتماع الهام وعقده.

لقد شهدت الأشهر الأخيرة توجها في بوروندي نحو تحقيق المزيد من السلام والاستقرار. وإن شعب بوروندي شهد أعمال العنف وانعدام الأمن لفترة طويلة جدا. ونجاح عملية السلام أمر جوهري لتمهيد الطريق أمام تحقيق عملية ديمقراطية عادية ولتنمية اقتصادية تمس الحاجة إليها كثيرا. ونرحب بانضمام المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية إلى وقف إطلاق النار وإلى الحكومة وحثها الجماعة المتمردة المتبقية، قوات التحرير الوطنية على الانضمام أيضا إلى وقف إطلاق النار.

ونتفق مع تقرير الأمين العام على أن البعثة الأفريقية في بوروندي ما فتئت تقوم بعمل متميز في بوروندي، بالرغم من التحدي الخطير الذي تواجهه. وعمل البعثة الأفريقية في بوروندي لا غنى عنه لنجاح برامج نزع أسلحة المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم ولعملية السلام عموما. ونشيد بجهود البلدان المساهمة بقوات – إثيوبيا وموزامبيق وجنوب أفريقيا – كما نبرز على وجه الخصوص الدور القيم للغابة الذي اضطلعت به جنوب أفريقيا في تعزيز عملية السلام في بوروندي وقيادتها خلال مؤتمر قمة مبادرة منطقة البحيرات الكبرى بشأن بوروندي الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر.

ونعترف أيضا بالإسهامات التي قدمتها إلى البعثة الأفريقية في بوروندي على أساس ثنائي المملكة المتحدة وإيطاليا وهولندا وألمانيا، بالإضافة إلى الإسهامات التي قدمها بلدي بالذات، فضلا عن الإسهام السخي الذي قدمه الاتحاد الأوروبي قبل وقت وجيز. ومع ذلك، ما زالت البعثة الأفريقية في بوروندي تواجه نقصا في التمويل. ونتطلع إلى توفير أموال إضافية لدعم تلك البعثة، ونحث الآخرين على تقديم دعم مالي في أقرب وقت ممكن. وما فتئت بوروندي نموذجا ممتازا لتسوية أفريقية لمشكلة أفريقية ولإسهام الاتحاد الأفريقي في تحقيق السلام والاستقرار في القارة. وبالتالي ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل كل ما يمكن لدعم جهود البعثة.

ويتطلع وفدي إلى المشاركة المستمرة للمجلس في مشاكل وسط أفريقيا، وإلى التعاون بين المجلس ودول المنطقة.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالفرنسية): أود أنا أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره المفصل (A/2004/52). وأعرب عن شكري كذلك لرئاسة المجلس على عقدها هذه الجلسة لمناقشة بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا، وهي مناقشة تشكل فرصة ممتازة لتقييم تنفيذ توصيات البعثة. وقد قدم السيد كالوموه، كالعادة، عرضا

متميزا للتقرير. وأود أن أشيد إشادة خاصة بالقيادة المستنيرة للسفير دلا سابيلير، بوصفه رئيسا للبعثة.

إن رومانيا تؤيد تأييدا تاما البيان الذي ستدلي به الرئاسة الأيرلندية للاتحاد الأوروبي. واغتنم هذه الفرصة كي أقول إننا نقدر تقديرا شديدا الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار والتنمية في وسط أفريقيا.

ونحيط علما بالتقدم الشامل المحرز في علمية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو تقدم يمكنه أن يشير إلى سياق مؤات جديد لتحقيق السلام والاستقرار في جميع أنحاء المنطقة. وفي رأينا، فإن الأولوية العليا لنجاح الانتقال في جمهورية الكونغو الديمقراطية هي تعزيز قدرات الحكومة الانتقالية للمصالحة الوطنية وبسط سلطتها على جميع أراضيها، بدءا بقدراتها على مراقبة جميع حدود البلد. علاوة على ذلك، لا بد أن تعجل الحكومة بصياغة واعتماد التشريعات الضرورية للعملية الانتخابية، كما لا بد لها أن تنفذ عملية نزع أسلحة المقاتلين الكونغوليين وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

ونردد النداء الذي تضمنه تقرير الأمين العام ومفاده أن يستمر المجلس في دعم عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطي–ة، خاصة فيما يتعلق بالاتجار بالأسلحة، وهو شرط ضروري لتحقيق الاستقرار والتنمية في البلد.

وعندما ننظر في التقرير، يجب أن نلاحظ أنه لا يدرس بالتفصيل حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي أن يعالج ذلك الجانب بتفصيل أكبر في التقارير التي تقدم في المستقبل.

وإذ ننتقل إلى الحالة في بوروندي، فإن رومانيا، أسوة بالأعضاء الآخرين في المجلس، ترحب بتحسن احتمالات تحقيق السلام في ذلك البلد إلى حد كبير. وهنا، نرحب بالمناقشات التي جرت مؤخرا في هولندا بين رئيس بوروندي ووفد من قوات التحرير الوطنية. ونشجع الأطراف تشجيعا شديدا على مواصلة مناقشاتها بغية تحقيق نتائج ملموسة وتوطيد عملية السلام.

ولا شك أن هناك الآن فرصة حقيقية للعودة إلى الحياة الطبيعية في ذلك البلد. ولكن البوروندين أنفسهم، فضلا عن المجتمع الدولي، بحاجة إلى الاستفادة من السياق المؤاتي. وما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به، نظرا لأن عملية السلام ستدخل قريبا المرحلة الأساسية لإجراء الانتخابات. ولا بد أن تتأكد الأطراف من التنفيذ التام لوقف إطلاق النار. ونأمل أيضا أن يؤدي إحراز تقدم سياسي إلى تحسين الظروف المعيشية للناس وإلى تحسن في الحالة الإنسانية. وسيكون تقديم دعم عاجل وملموس من المجتمع الدولي ضروريا لضمان أن يكون السلام في بوروندي لا رجعة فيه. ومن وجهة النظر تلك، فإن العمل الذي قام به مكتب الأمم المتحدة في بوروندي فضلا عن الدور الهام الذي اضطلعت به البعثة الأفريقية في بوروندي تجدر الإشادة بهما.

ومن المنطقي، في هذا الحين، ذكر التوقيت المناسب لعقد مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى، نظرا للتقدم المحرز في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي. وتؤيد رومانيا بلا تحفظ تنظيم مثل ذلك المؤتمر. ونشعر بالتشجيع حيال الخطوات التي اتخذت مؤخرا، وطنيا في البلدان المعنية وإقليميا على حد سواء، بغية التحضير لعقد المؤتمر.

وفي هذا السياق، نرحب بالاجتماع التحضيري الذي عقد في أديس أبابا بتاريخ ١٤ كانون الثاني/يناير، بمشاركة ممثلين عن المنظمات دون الإقليمية لمنطقة البحيرات الكبرى.

وأنتهز هذه الفرصة للتأكيد على ضرورة التنسيق الإقليمي، الذي سيجعل من الممكن تطبيق تدابير سياسية واقتصادية لبناء الثقة تكون حيوية لتنمية منطقة البحيرات الكبرى بأكملها. إن تعزيز مناخ من الثقة وقدرة البلدان في المنطقة على تطوير مشاريع للتعاون الإقليمي هو شرط هام لضمان النتائج الملموسة ونجاح المؤتمر الدولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشارك الوفود الأخرى في تقديم الشكر إلى السيد كالوموه على عرضه تقرير الأمين العام. ونود أن نتقدم بالشكر إليكم، سيدي، على عقد هذه الجلسة الهامة، لأننا نرحب بهذه الفرصة لإجراء مناقشة متعمقة للوضع في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية. فالمناخ السياسي الحالي في وسط أفريقيا يوفر للمنطقة الفرصة التاريخية لأن تطالب أخيرا بمكانها الصحيح كقوة اقتصادية وسياسية رئيسية في تلك القارة.

بالإضافة إلى البيان الذي سيدلي به السفير راين، ممثل أيرلندا، بعد قليل باسم رئاسة الاتحاد الأوروبي، وهو ما نؤيده بصورة كاملة، اسمحوا لي أن أبرز أربع نقاط نعتقد أنها تمثل أهمية كبرى في هذا السياق.

أولا، إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تتقدم بخطى كبيرة نحو تحقيق الاستقرار السياسي. وأثناء زيارة الرئيس كابيلا إلى برلين في ٦ شباط/فبراير، نوهت الحكومة الألمانية بجهود الحكومة الوطنية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأكدت على استعدادها لمواصلة دعم عملية السلام هناك بصورة ثنائية وأيضا في أطر الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية.

ولكن لا تزال هناك الكثير من العقبات التي لا بد من التغلب عليها قبل تحقيق سلام مستدام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن الأمن في شرقي الكونغو قد تحسن بعد نجاح عملية أرتميس والزيادة اللاحقة في قوام بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقدراتها. واسمحوا لي أن أقول إننا نشعر بحزن عميق لوفاة مراقب عسكري كيني في إيتوري. ونعرب عن مواساتنا للحكومة الكينية، ويحدونا الأمل في أن يتم تقديم أولئك المسؤولين عن تلك الجريمة إلى العدالة بسرعة.

إن أحد العناصر الحاسمة في حفظ السلام في شرقي الكونغو هو حظر الأسلحة المفروض على شمال وجنوب كيفو وإيتوري، المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٤٩٣ (٢٠٠٣). ولا بد من تعزيز حظر الأسلحة من أجل أن يكون له الأثر الرادع. ويحدونا الأمل أن يتمكن مجلس الأمن قريبا من التوصل إلى قرار بشأن هذه المسألة.

وفيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني في كل أرجاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، فلقد طور الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في نيويورك قبل أسبوع فهما مشتركا بشأن المضي قدما وتحديد المهام الأكثر إلحاحا للحكومة الوطنية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومجتمع المانحين الدولي لضمان أن تظل العملية الانتقالية في مسارها وأن يتم إجراء الانتخابات في الموعد المقرر.

ثانيا، يبدو أن عملية السلام في بوروندي تسير في المسار الصحيح بفتح الحوار بين حكومة بوروندي وحركة باليبهوتو – قوات التحرير الوطنية. وقد رحب مجلس الأمن بهذا التطور ويتطلع إلى مرحلته التالية. وفي الوقت المناسب، على المجلس أن يقرر بشأن مسألة دور الأمم المتحدة الموسع في عملية السلام في بوروندي.

لقد أسهمت البعثة الأفريقية في بوروندي إسهاما هائلا في إضفاء الاستقرار على ذلك البلد. وأيدت ألمانيا البعثة الأفريقية في بوروندي بصورة ثنائية، بالإضافة إلى

نصيبها في مبلغ ٢٥ مليون يورو يقدمه الاتحاد الاوروبي إلى هذه البعثة. وإننا نثني على الدور الذي تضطلع به البعثة الأفريقية في بوروندي في استقرار البلد. ولقد ذكر نائب رئيس جنوب أفريقيا زوما مجلس الأمن، خلال جلسة مفتوحة في كانون الأول/ديسمبر، أن أحد أهداف البعثة الأفريقية في بوروندي كان المساعدة على تهيئة ظروف مؤاتية لإنشاء عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وتؤمن حكومتي بأنه يجب النظر في نشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في بوروندي بجدية الآن.

ثالثا، من منظور إقليمي، فإن الجهود الرامية إلى تطبيع العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والدول المجاورة يتم تعزيزها من خلال إعلان المبادئ لعلاقات حسن الجوار والتعاون الذي صدر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، ومن خلال الزيارات رفيعة المستوى اللاحقة بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والاتفاقات بشأن إعادة فتح السفارات. وتمثل تدابير بناء الثقة هذه مداميك لا غنى عنها من أجل مؤتمر منطقة البحيرات الكبرى.

وهذا يأتي بي إلى نقطتي الرابعة. إن مبادرة عقد مؤتمر حول منطقة البحيرات الكبرى تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي قد اتخذت شكلها أخيرا. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أقول إننا لم نحبط على الإطلاق نتيجة التعديل الأخير على الجدول الزمني للمؤتمر. وعلى النقيض من ذلك، إننا سعداء لقرار نقل مؤتمر القمة الأول إلى تاريخ يسمح بإجراء تحضير جيد وشامل لمضمون وشكل وهيكل تلك العملية الهامة.

بالرغم من هذه التطورات المشجعة، فإن عملية إضفاء الاستقرار السياسي والاقتصادي على منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية تبقى هشة و لم تصل إلى مرحلة يتعذر عكس مسارها. إن الكثير من المشكلات التي تؤثر في المنطقة لا يمكن التصدي لها بفعالية إلا على المستوى الإقليمي. ومسألة نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج للمحاربين السابقين بنجاح في الجيوش النظامية أو في الحياة المدنية هي مسألة ذات عوامل متداخلة، شأنها شأن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وتدفق الأسلحة غير القانوني للمتحاربين.

ولا يمكن التصدي لجميع هذه التحديات إلا من خلال الجهود المشتركة للبلدان في المنطقة والمجتمع الدولي بأسره. إن المشاركة الإقليمية القوية ستظل من العناصر الحاسمة. وذلك يعني تعزيز الآليات دون الإقليمية القائمة، وتأييد التطورات الواعدة في إطار الاتحاد الأفريقي، وزيادة التعاون بين الآليات، وكذلك التعاون مع الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وأصحاب المصالح الآخرين.

إن التعاون بين الآليات والمنظمات يتطلب أيضا تحديد القوى المعنية ومجالات المسؤولية. وسيكون للمزيد من التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بصورة خاصة، من وجهة نظرنا، فائدة كبيرة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أود ان أدلي ببيان بصفتي ممثلا للصين.

إنني أيضا، أود أن أشكر السيد كالوموه على عرضه للتقرير المرحلي للأمين العام بشأن توصيات بعثة مجلس الأمن لوسط أفريقيا. ويسعدنا أن نلاحظ، أنه منذ زيارة بعثة المجلس في حزيران/يونيه الماضي لوسط أفريقيا، فإن الحالة عموما في تلك المنطقة قد شهدت تطورات مشجعة. فالحكومة الانتقالية والهيئات التشريعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعمل بصورة جيدة. والمناخ الأمني في الشرق قد تحسن. والعلاقة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها قد تحسنت بدرجات متفاوتة.

إن عملية السلام في بوروندي ما زالت تحرز تقدما. فلقد انضم المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية إلى العملية السلمية. واجتمع قادة حركة بالييهوتو – قوات التحرير الوطنية مع الرئيس البوروندي الشهر الماضي. وتم إطلاق برنامج نزع السلاح والتسريح والإدماج في بوروندي بشكل كامل.

ولقد أظهرت الأحداث أن زيارة بعثة المجلس والتوصيات هامة في تحسين الوضع في وسط أفريقيا، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي. وطبيعي أن عمليتي السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي ما برحتا تواجهان العديد من أوجه عدم اليقين. وعلى كلا البلدين أن يعملا كثيرا في مجالات إصلاح القطاع الأمني وحكم القانون وتنظيم الانتخابات العامة. ولا تزال المصالحة الوطنية تنتظر مزيدا من الدعم. ولا يزال اقتصادا البلدين متقلبين نظرا لأثر الحرب الطويلة. ويكتسب التعامل المناسب مع المسائل في هذه المجالات أهمية حيوية من أجل تحقيق سلام دائم في البلدين.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يتابع الوضع في البلدين على حد سواء وأن يشجع جميع الأطراف على الحفاظ على السلام، في الوقت الذي تعتمد استراتيجية شاملة ومتكاملة لتسهيل المصالحة الوطنية هناك ولمساعدتها على تحقيق إعادة البناء الاقتصادي.

ونحن نقدر الدور المتميز الذي أدته بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عملية السلام في ذلك البلد، وسنواصل تأييد عملها بحماس. ونؤيد أيضا الأمم المتحدة في توفيرها مساعدة فعالة من أجل تسهيل تسوية قضية بوروندي، ونحث حزب تحرير شعب هوتو – قوات التحرير الوطنية (بالييهوتو – قوات التحرير الوطنية) على الدخول في عملية سلام بوروندي على وجه السرعة.

ونحن نرى، في ظل الظروف الحالية، أن عقد مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى له أهمية كبيرة في زيادة تعزيز عملية السلام في البلدين على حد سواء، وفي علاقات الصداقة فيما بين جميع بلدان المنطقة وفي تحقيق دوام السلام والاستقرار والتنمية في وسط أفريقيا. ونتطلع إلى عقد المؤتمر في التاريخ المحدد له وإلى نتيجته الإيجابية. ونؤيد توصيات الأمانة العامة بشأن زيادة الموارد لمكتب الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل بوروندي. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نكينغييه (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): من دواعي عظيم سروري أن أراكم، سيدي، تترأسون مجلس الأمن أثناء شهر شباط/فبراير. إن الصين، التي تمثلونها، صديقة مخلصة بالفعل لبوروندي ولأفريقيا بأسرها. وتكفي المدة الوجيزة التي قضيتموها في الرئاسة لكي تؤكد إخلاصكم الراسخ لقضية الأمم المتحدة. وأداؤكم المتميز مصدر فخر لبلدكم ولنا. وأود أيضا أن أشيد عن استحقاق بسلفكم على العمل الممتاز الذي أنجزه في الشهر المنصرم. وإضافة إلى ذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي اشكر السيد كالوموه على عرضه الممتاز للتقرير المرحلي للأمين العام (S/2004/52).

وبفضل جهود دول وشعوب وسط أفريقيا، بتأييد من المجتمع الدولي، بدأت الحروب المدمرة والتوتر اللذان سادا فيما بين الجيران واتسمت بهما السنوات العشر الماضية في التضاؤل. وبدلا منهما، تحرز عمليات التطبيع تقدما لا يمكن إنكاره وتعطي أملا جديدا للسكان الذين عانوا من عنف وإبادة جماعية يعجز الكلام عن وصفيهما.

ومثلما أشار إليه تقرير الأمين العام، فإن السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي، على الرغم من أنه لا يزال هشا، لم يعد هدفا لا يمكن تحقيقه. ومنذ بعثة مجلس الأمن الأخيرة، في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، قامت مؤسسات جديدة في البلدين على حد سواء. فهي توجه عملية الانتقال مع بعض الصعوبات، بالتأكيد، ولكن، قبل كل شيء، أيضا، بتصميم راسخ على إنهاء الحرب، وعلى التوفيق فيما بين السكان، وعلى بناء ديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وعلى إعادة بناء الأمة، وأخيرا، إعادة بناء التضامن الإقليمي على أسس جديدة من الثقة والاحترام المتبادل والتكامل.

وهنا، أود أن أوضح الخطوات التي أتخذها بلدي، بوروندي، والتحديات التي لا يزال من المحتم التصدي لها. وأثناء الزيارة التي قام بها مجلس الأمن في بداية حزيران/يونيه ٢٠٠٣، صمم على مواصلة دعمه السياسي لعملية التفاوض مع الجماعات المسلحة، وعلى تعبئة المانحين وعلى الإسهام في مكافحة الإفلات من العقاب.

ففيما يتعلق بالنقطة الأولى، تحقق قدر كبير من التقدم، منذ أن وقعت الحركة الثورية الرئيسية – المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية اتفاقا مع الحكومة لوقف إطلاق النار يحترمه الطرفان وانضمت إلى المؤسسات الانتقالية. ولذلك، فكل ما تبقى هو إيواء مقاتليها وبدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين. وخلال هذا الأسبوع، ينبغي أن يبدأ إيواؤهم وكذلك تشكيل وحدة حماية مشتركة للمؤسسات.

وبدأت الحركات الأخرى أيضا عملية تجميع مقاتليها، ويعود معظمهم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يظل خارج عملية السلام سوى المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – القوات الوطنية للدفاع عن الديمقراطية. ولكن يبقى هناك أمل حقيقي في إحضاره إلى مائدة المفاوضات منذ الاجتماع الذي عقد في الفترة من ١٨ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ في هولندا بين رئيس الجمهورية ووفد من تلك الحركة. ولا تزال هناك حاجة ماسة إلى أن يبذل المجتمع الدولي ضغطا على السيد أغاثون رواسا، زعيم الحركة، لكي تصبح العملية شاملة تماما ويمكنها إحراز تقدم ثابت.

وفيما يتعلق بتأييد البعثة الأفريقية في بوروندي، من الأهمية بمكان في المقام الأول التشديد على أنها قد أنجزت عملا ممتازا منذ نشرها – عمل أنجز في ظل ظروف صعبة جدا نتيجة لعدم وجود دعم سوقي وموارد مالية، وهي حالة لا تزال سائدة. وكانت البعثة قد نشرت في البداية لحماية الزعماء العائدين من المنفى، ولرصد وقف إطلاق النار وللمساعدة في أول أنشطة للتسريح ونزع السلاح وبذلك تهيئ البيئة المؤدية إلى نشر بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ويذكر الأعضاء أن نائب رئيس جنوب أفريقيا، وهو وسيط في الصراع في بوروندي، حضر إلى مجلس الأمن في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ للدفاع عن إرسال بعثة من الأمم المتحدة لحفظ السلام، نظرا للتقدم المحرز في عملية السلام في بلدي. وقد حان الوقت لتلبية ذلك الطلب؛ وتصر حكومة بوروندي جدا على هذا. ونحن لا نطلب المستحيل؛ ولا نطلب سوى ما يوفره مجلس الأمن لبلدان أخرى في حالات مماثلة وفي بعض الأحيان في حالات أكثر تعقيدا.

إن قيام إدارة عمليات حفظ السلام بإرسال بعثة لتقصي الحقائق إلى بوروندي في عطلة الأسبوع الماضي، بموجب البيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (S/PRST/2003/30)، خطوة أولى في

الاتجاه الصحيح. والحكومة ممتنة حقا للأمين العام، السيد كوفي عنان، ولأعضاء المجلس على ذلك القرار، ونحن واثقون من أنه سيؤدي قريبا إلى نشر بعثة حقيقية لحفظ السلام. وما لم تصل هذه البعثة في الأسابيع المقبلة، فإن الحالة يمكن أن تتدهور بسرعة، من الناحية السياسية والأمنية على حد سواء. وستتعرض للخطر إصلاحات مهمة من قبيل إصلاح الخدمات الأمنية والقضائية، وأيضا عملية التسريح ونزع السلاح.

وتنتقل الآن، على أرض الواقع، حركات الثوار المسلحة بحرية في البلد — حتى التي انضمت إلى الحكومة. وهي تشكل إدارة وقوة شرطة موازيتين، وتجعل السكان رهينة لها وتشيع الخوف بين مؤيدي مختلف الحركات السياسية. ويمكن لشرارة واحدة أن تعيد إشعال النار في أي وقت في بلد يحمل فيه السكان المدنيون أيضا السلاح. ومما لا شك فيه أن حمى ما قبل الانتخابات ستصاحب المناقشة بشأن صياغة قانون الانتخابات، ومجموعة من القوانين العامة ودستور لما بعد الفترة الانتقالية، وهي عمليات ستبدأ قريبا وستتبعها انتخابات محلية وتشريعية وبرلمانية ورئاسية قبل ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

ومثلما يمكن للمرء أن يرى، فهذا البرنامج المثقل لبلد لا يزال يعاني من صدمة الحرب ومن كل أنواع العنف البغيض يتطلب وجودا دوليا يمكن أن يطمئن السكان والأطراف الفاعلة الوطنية والدولية. ونحن في حاجة إلى هذه البعثة لكي نرصد جيدا الامتثال لوقف إطلاق النار، ولتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بمساعدة من الأمم المتحدة المشهود لها بالخبرة ولتهيئة المناخ لعمل اللجنتين المعنيتين بالتحقيق القضائي وبالمصالحة اللتين نص عليهما اتفاق أروشا للسلام من أجل تسهيل وصول العاملين في المجال الإنساني إلى ضحايا الكوارث، ومن أجل السماح بعودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، ولرسم المسار المؤدي إلى إجراء انتخابات سلمية وحرة وشفافة.

ويتضح أن وصول بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام، شريطة أن تتوفر لها ولاية ملائمة، يعتبر أمرا ملحا وحيويا لنجاح عملية السلام في بوروندي. وعلاوة على ذلك، سيساعد وجود هذه البعثة في بوروندي، بالتعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في إضفاء الاستقرار على منطقة البحيرات الكبرى، بما يكفل أن يقضي اتفاق أروشا للسلام والمصالحة لبوروندي واتفاقا لوساكا وصن سيتي إلى الأبد على كل التوتر على الحدود الذي تسببت فيه حركة الثوار واللاجئين والأعضاء السابقين في القوات المسلحة الرواندية ومليشيا الإنتراهاموي عبر الحدود. وكان وفد بلادي يفضل أن يذكر تقرير الأمين العام الطلب الذي تقدم به نائب الرئيس زوما بالنيابة عن المبادرة الإقليمية.

ولن أسهب بشأن الأهمية القصوى لمكافحة الإفلات من العقاب؛ وقد ناقش وفد بلادي هذه النقطة بما فيه الكفاية في المناقشة بشأن ”المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراع: دور الأمم المتحدة“ (انظر S/PV.4903). ويكفيني أن أذكر أن اللجنة القضائية الدولية للتحقيق دعامة لعملية السلام والمصالحة، وأن لجنة الحقيقة والمصالحة بمفردها لن تكون كافية ما لم تستند إلى حد أدنى من العدالة، وإلى التوبة الفردية والمخلصة وإلى إعادة التأهيل النفسي والبدني للضحايا. ومرة أخرى، نطلب هنا أن تدعم الأمم المتحدة بوروندي مثلما فعلت في حالات أخرى من النوع ذاته.

ويسرنا أن مجلس الأمن قد طلب بالفعل إلى الأمين العام إرسال بعثة لتقصي الحقائق إلى بوروندي بغية إنشاء اللجنة القضائية الدولية للتحقيق؛ ونأمل أن تنشر هذه البعثة في أقرب وقت ممكن. وبتلك الطريقة نستطيع أن نبني على

أساس قوي، وتصبح إمكانية المصالحة حقيقية، والموارد الموعود بها في بروكسل في ١٣ و ١٤ كانون الأول/يناير ٢٠٠٤ لإعمار بوروندي ستخدم فعلا ذلك الغرض.

وفي بروكسل تعهدت حكومة بوروندي، من خلال رئيس الجمهورية، بأن تقود العملية بشراكة مع المانحين، إلى خاتمة ناجحة، وبأن تدير بشفافية كاملة المساعدة التي تم التعهد بها دعما للعملية. وبالطبع، ينبغي فعلا دفع المبالغ الموعود بها، وينبغي بذل الجهود لتخفيف عبء الديون.

إننا نشكر بإخلاص الأمم المتحدة على تعبئتها المجتمع الدولي لمساعدة بوروندي. ويسرنا الدور الذي اضطلع به الفريق الاستشاري المخصص لبوروندي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ونرحب بالتعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن في مساعدة البلدان الأفريقية الخارجة من الصراعات.

وفيما يتعلق بالمؤتمر الدولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى، فإن بوروندي تدعم العملية التحضيرية الجارية وتأمل أن تستكمل في أقرب ممكن. ونحن نعتقد أن هذا المؤتمر الدولي سيساعدنا بلا شك على تحقيق الأهداف المنشودة، وهي الاستقرار والتعاون والتعايش السلمي بين الموقعين على إعلان مبادئ علاقات حسن الجوار والتعاون، الذي تم التوقيع عليه في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، في نيويورك، برعاية الأمين العام كوفي عنان.

ونرجو من أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا أن يوفروا بسخاء الموارد التي يحتاجها مكتب الممثل الخاص للأمين العام ليبدأ الأعمال التحضيرية للمؤتمر، حتى يكون نجاحا للجميع.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل بوروندي على كلماته الرقيقة الموجهة إلي وإلى البلد الذي أمثله.

السيد كونوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في بداية الفترة الانتقالية في بوروندي، اعتمد قانون يوفر حصانة مؤقتة لمرتكبي الجرائم السياسية. أود أن أسأل ممثل بوروندي: أي نوع من الجرائم منحت له الحصانة؟ وهل هناك نية للنظر مرة أخرى في تلك الجرائم في مرحلة لاحقة؟ إنني أوجه هذا السؤال لأن التجربة البوروندية قد تكون مفيدة في حالات بلدان أخرى.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثل بوروندي.

السيد إنكينغيي (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): فعلا، في سياق الحل السياسي لعملية السلام في بوروندي، اتخذ قرار واعتمد قانون لتوفير العفو السياسي لبعض الزعماء. وهذا القرار كان سياسيا فقط في نطاق معين: فالقانون ينص بوضوح على أن جرائم الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية ليست واقعة في نطاقه. ويقول أيضا إن النص يظل مفتوحا، وأنه ينبغي أن يكون للمحاكم الوطنية – والمحاكم الدولية ، حال إنشائها – كل الصلاحية لإجراء التحقيقات في أي حالات مشتبه بها، وأن أي حصانة ينبغي أن تسحب عند الاقتضاء. وبعبارة أخرى، أقول إن هذا ليس قانونا يوفر عفوا في الواقع للذين ارتكبوا جرائم بشعة في بوروندي.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل الجمهورية العربية السورية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. ونهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، ونتمنى لكم كل النجاح. ونشكر وفد شيلي على قيادته الناجحة لعمل المجلس في الشهر الماضي.

ويشكر وفدي الأمين العام على تقريره المرحلي بشأن تنفيذ التوصيات التي أعدها بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى وسط أفريقيا، والتي كان لوفدي شرف المشاركة فيها. إن التقرير المطروح أمام المجلس يثبت أهمية البعثات التي يوفدها المجلس إلى مناطق النزاع، والتي تزداد أهميتها عندما تقترن لاحقا بعمل حثيث لتنفيذ ما يتم التوصل إليه من توصيات.

يشعر وفدي بالارتياح لإنجاز جزء كبير من توصيات البعثة التي زارت وسط أفريقيا في الفترة من ٧ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، ولا سيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في العديد من المجالات الهامة والحساسة، وخاصة تسمية أعضاء الحكومة الانتقالية من الجهات والكيانات الثمانية التي شاركت في الحوار بين الأطراف الكونغولية، واعتماد مجلس الوزراء مجموعة شاملة من أهداف السياسة العامة، بما في ذلك تشكيل جيش وطني متكامل وقوة شرطة وطنية متكاملة. كما أن اعتماد مجلس الوزراء سلسلة من مشاريع المراسيم تتعلق بتنظيم الحكومة ومختلف الوزارات، يلقى كل ترحيب وارتياح.

لقد بذل ممثلو الأمين العام الخاصون جهودا تستحق كل التقدير، وخاصة في مجالات متابعة إعادة إعمار جمهورية الكونغو الديمقراطية وإصلاح قطاع الأمن فيها. وفي الوقت الذي نعبر فيه عن تقديرنا لهذه الجهود، فإننا نرى أنه من الضروري الاستمرار في بذل هذه الجهود بهدف إيصالها إلى الغاية المطلوبة، وخاصة في مجال إصلاح قطاع الأمن وبسط سيادة القانون وإجراء الانتخابات. ونتفق مع تقرير الأمين العام على أن وضع حد للإفلات من العقاب يرتبط ارتباطا وثيقا ببسط سيادة القانون، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى دعم عملية الانتقال، للعمل على خلق بيئة مستقرة يمكن أن تسود فيها سيادة القانون، فضلا عن إنشاء المؤسسات التي تعطي معنى شاملا لمفهوم سيادة القانون.

لقد تم التسليم بأن البعد الإقليمي للصراعات المسلحة في أفريقيا سواء كان ذلك في وسطها أو في غربها أمر لا يمكن تجاهله في سعي المجتمع الدولي إلى وضع حد لهذه الصراعات. وانطلاقا من ذلك، فإن الاجتماعات التي عقدها الأمين العام لرؤساء الدول وكبار الممثلين من دول المنطقة قد نجحت في احتواء عناصر كثيرة من أسباب التوتر، وساعدت على خلق بيئة من التفاهم بين هذه الدول وقادتها. وندعو إلى إيجاد متابعة مستمرة لتنفيذ ما تم التوصل إليه في إعلان المبادئ بشأن علاقات حسن الجوار والتعاون الذي اعتمده هؤلاء القادة في نيويورك.

يعتقد وفدي أنه يجب إيلاء اهتمام خاص لبرنامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لما لذلك من أثر هام على السلم فيها. كما أنه من الضروري بذل كل جهد للحيلولة دون الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن اكتمال نشر البعثة الأفريقية في بوروندي وقيام هذه البعثة التي ساهمت فيها جنوب أفريقيا وإثيوبيا وموزامبيق، بالمهام الملقاة على عاتقها قد أدى إلى إيجاد ظروف إيجابية. ونتفق مع تقرير الأمين العام على أن البعثة الأفريقية تواجه عددا من المشاكل التي قد تعرض للخطر إسهامها القيم من أجل المضي قدما في عملية السلام. وننضم إلى مناشدة الأمين العام قادة البلدان والمؤسسات المانحة لتقديم مساهمات سخية للبعثة. ونعبر عن تقديرنا للبلدان التي ردت إيجابيا على مناشدة الأمين العام.

لقد اتخذت حكومة بوروندي إجراءات إيجابية للتسريح ولإعادة التوطين وإعادة الإدماج. كما شرعت

وكالات الأمم المتحدة في بوجومبورا في تقديم المساعدة إلى البعثة الأفريقية والحكومة الانتقالية في هذه المجالات. ومن الضروري إعطاء الأولوية لتسريح الأطفال الجنود. وكان الرئيس ندايزي قد أوضح خلال زيارة البعثة إلى بوجومبورا حاجة بلده الماسة إلى المساعدات المادية في مختلف المجالات. ونعتقد أنه من الضروري التعجيل بسداد التبرعات التي تم الالتزام بها في باريس وجنيف لتمكين الحكومة الانتقالية من مواجهة التحديات الرئيسية التي يتعرض لها البلد، وتطبيق الإصلاحات والبرامج اللازمة من أجل إعادة إحلال سلام دائم في بوروندي ويتفق وفدي مع الأمين العام بشأن ضرورة دعم الجهود الإقليمية الرامية إلى تعزيز التسوية بين الحكومة الانتقالية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية.

وبالنسبة للمؤتمر الدولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى ووسط أفريقيا، يرى وفدي أن هذا المؤتمر سيكون فرصة تاريخية لا بد من اغتنامها لإحلال السلام وإنهاء الصراع في هذه المنطقة ولتحقيق التكامل دون الإقليمي فيها. ونعتقد أن الجهود التي يبذلها السيد إبراهيما فال في هذا المجال تستحق كل الدعم والتقدير. لقد تقدم الأمين العام في نهاية تقريره بعدد من الملاحظات الهامة التي تستحق كل الاهتمام والمتابعة من قبل أعضاء المجلس والجهات المعنية.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلمة التالية في قائمتي هي ممثلة أيرلندا. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة مورنغهان (أيرلندا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المنضمة وهي إستونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وقبرص، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا؛ والبلدان المرشحة للانضمام وهي بلغاريا، وتركيا، ورومانيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والبلدان المرشحة المحتملة وهي ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود، وكرواتيا؛ وبلدا الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أيسلندا، والنرويج.

وأود باسم الاتحاد الأوروبي أن أشكركم، سيدي الرئيس، ومجلس الأمن على عقد هذه الجلسة اليوم، التي هي فرصة للمجتمع الدولي لكي نظهر التزامنا تجاه منطقة وسط أفريقيا. كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره المرحلي عن توصيات بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى وسط أفريقيا العام الماضي (S/2004/52). وأشكر أيضا الأمين العام المساعد كالوموه على إحاطته الإعلامية هذا الصباح.

رغم أن لدى وسط أفريقيا القدرة على أن تكون أغنى المناطق دون الإقليمية في أفريقيا، إلا أن هذه القدرة لم تتحقق. فالعديد من بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية هي إما في حالات صراع أو في حالات ما بعد الصراع، ولا تزال المنطقة دون الإقليمية برمتها تعاني من انتشار الأسلحة الصغيرة والجماعات المسلحة، والبطالة المرتفعة بين الشباب، وبنية تحتية متخلفة التنمية، وأعداد كبيرة من المشردين واللاجئين، وسجلات سيئة في مجال حقوق الإنسان، ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهذه تحديات كبيرة تتطلب منا الاهتمام. والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن التصدي لتلك المشكلات المشتركة يتطلب منا أيضا أن نضع نهجا إقليميا يتسق مع جهودنا في كل بلد من البلدان المعنية.

ولدى النظر في نهج إقليمي – ولا سيما في عقد مؤتمر دولي معني بمنطقة البحيرات الكبرى – من المشجع أن نلاحظ أن الأمين العام قد قال إن فرص النجاح في المنطقة

قد تحسنت كثيرا، وعلى الأخص في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن نجاح مؤتمر البحيرات الكبرى سيعتمد بشكل رئيسي على الإرادة السياسية المشتركة للبلدان الضالعة في تحقيق أهداف مشتركة. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم الهام المحرز حتى الآن في العملية التحضيرية، بما في ذلك نتائج آخر اجتماع عُقد في أديس أبابا.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن المؤتمر سيكون أكثر نجاحا إذا أمكن في وقت مبكر تحديد إطار زمني متفق عليه لأهداف واضحة وواقعية وعلى أساس اتفاقات أو مشاريع عملية وملموسة. وفي ذلك الصدد، من الأهمية الآن أن تتخذ جميع اللجان التحضيرية الوطنية خطوات فورية حتى يمكن للجدول الزمني المتفق عليه لعقد المؤتمر أن يسير حسب الموعد المحدد.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بدعوة الأمين العام إلى عقد الاجتماع الإقليمي الأول للجان التحضيرية الوطنية في أقرب وقت ممكن. وكما ينوه الأمين العام في تقريره، فإنه خلال ذلك الاجتماع التحضيري الإقليمي الأول سيتم الشروع على الصعيد الإقليمي في إجراء مناقشات تفصيلية بشأن جوهر وأولوية البرامج المنتظرة من المؤتمر الدولي. علاوة على ذلك، فإن التنسيق والاتساق مع العمليات الأخرى القائمة مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، مهمان أيضا.

وفي حين تتواصل التحضيرات طوال العام الذي يسبق عقد مؤتمر القمة الأول، فإن الاتحاد الأوروبي مستعد للمشاركة باعتباره شريكا ملتزما وداعما لبلدان المنطقة؛ وباعتباره عضوا في مجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى؛ ومن خلال المساعي الحميدة لممثل الاتحاد الأوروبي الخاص للبحيرات الكبرى، السيد الدو اجيلو؛ ومن خلال جهودنا لتعزيز التعاون والتكامل دون الإقليميين الأكثر فعالية عبر آليات مثل تلك التي أنشأتها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

وكما ذكرت سلفا، تتحسن فرص نجاح المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى تحسنا كبيرا بفضل التقدم المحرز في عمليات السلام في المنطقة.

ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يشجع الاتحاد الأوروبي التحسينات الكبيرة المحققة. وهي تشمل، من بين أمور أخرى، تحسين الحالة الأمنية، وبوادر على إعادة التوحيد الوطني مثل تزايد طرق النقل وتحسن التجارة، ووجود علاقات أفضل بين هذا البلد وجيرانه، والتقدم في إصلاح القطاع الأمني. ويشيد الاتحاد الأوروبي بالحكومة الانتقالية في تنفيذها لاتفاقي صن سيتي وبريتوريا. ولقد اتُخذت قرارات صعبة، والتزام الأطراف يبعث على التشجيع. ومع ذلك، يظل الوضع هشا، ويحث الاتحاد الأوروبي الرئيس كابيلا وحكومته على مواصلة العمل الذي يقومان به ووضع إطار تشريعي وإنشاء المؤسسات الوطنية المطلوبة لإجراء انتخابات حرة وشفافة على جميع الصعد، وتشكيل قوات عسكرية وقوات شرطة معاد هيكلتها ومدمجة، وتنفيذ برنامج وطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

والاتحاد الأوروبي ملتزم بدعم أسس السلام والأمن والديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتشهد على هذا الالتزام بوضوح عملية أرتيميس ودعم الاتحاد الأوروبي لوحدة الشرطة المتكاملة. والاتحاد الأوروبي مستعد لدعم مبادرات ملموسة لإعادة بناء دولة كونغولية مستقرة وقادرة على ضمان سلامة الشعب الكونغولي والمصالحة الوطنية والاستقرار في المنطقة. وفي ذلك الصدد، يشيد الاتحاد

الأوروبي بالأمين العام على مبادرته في الأسبوع الماضي بالدعوة إلى عقد اجتماع رفيع المستوى للنظر في استراتيجية لدعم المجتمع الدولي لجهود إصلاح القطاع الأمني.

ويشجع الاتحاد الأوروبي كثيرا التقدم المحرز مؤخرا في بوروندي. فمنذ أن اتيحت لنا آخر فرصة في قاعة المجلس هذه لمناقشة وضع عملية السلام هناك، تم التوصل إلى معلم هام بإجراء محادثات بين الرئيس ندايزي ووفد من قوات التحرير الوطنية. ويسعد الاتحاد الأوروبي أن تلك المحادثات قد تمت في مناخ بناء وودي. كما أننا نرحب بإقرار الطرفين بالحاجة إلى إنهاء العنف في بوروندي واستعدادهما لمواصلة الحوار.

ويأمل الاتحاد الأوروبي أن ينعقد اجتماع المتابعة المقترح بين الرئيس ندايزي وقوات التحرير الوطنية في أقرب فرصة. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى وقف جميع الأعمال العدائية في بوروندي وإبرام اتفاق لإدراج قوات التحرير الوطنية في مؤسسات الدولة البوروندية. ولا يزال الاتحاد الأوروبي مستعدا لمساعدة الأطراف في سعيها إلى تحقيق حل سلمي، ونعيد التأكيد على استعدادنا لدعم بوروندي في جهودها لإعادة الإعمار، والتي لا يزال يعيقها بشدة العنف المستمر حاليا في ظل غياب اتفاق للسلام يشمل الجميع.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن التزامه بالعمل عن كثب مع شركائنا الأفريقيين على تعزيز القدرات الأفريقية في مجال حل الصراعات وحفظ السلام. ويثني الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد على الاتحاد الأفريقي لإنشائه البعثة الأفريقية في بوروندي، وهي أول قوة من نوعها في تاريخ الاتحاد الأفريقي. ويؤيد الاتحاد الأوروبي هذه المبادرة كل التأييد ويقدم إسهاماً منه للبعثة الأفريقية مبلغ ٢٥ مليون يورو. إضافة إلى ذلك، قدم عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مساهمات وطنية كبيرة، سواء قبل توجيه الأمين العام لندائه الأخير طلباً للدعم أو استجابة منها لهذا النداء.

وبالرغم من نجاح البعثة الأفريقية وأهميتها، يرى الاتحاد الأوروبي، كما أشير في هذه القاعة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أنه سوف يتعين في الوقت المناسب النظر في الخيار الذي أذن به المجلس باضطلاع الأمم المتحدة بعملية في بوروندي. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بإيفاد الأمين العام بعثة تقييم إلى بوروندي في وقت لاحق من هذا الشهر، ونتطلع إلى تقديمها تقريراً في الوقت المناسب.

وقد أخذت رياح السلام تهب عبر القارة الأفريقية. وأفريقيا وشعبها جديران بدعمنا الكامل في سعيهما من أجل السلام والديمقراطية والتنمية المستدامة. ولا يصدق هذا القول على مكان كما يصدق على وسط أفريقيا. ويقدر الاتحاد الأوروبي هذا الالتزام، وسوف تجد أفريقيا والأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره في الاتحاد الأوروبي شريكاً لديه الاستعداد والرغبة الشديدة في العمل من أجل السلام والتنمية لصالح جميع الشعوب الأفريقية.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل اليابان. أدعوه لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هاراغوتشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): من دواعي الأسف أن تظل الحالة متسمة بالتوتر وعدم الاستقرار في وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى، وأن تتطلب لذلك استمرار المشاركة من جانب المجتمع الدولي. ومن المهم التسليم بأن الصراعات في هذه المنطقة كثيراً ما تتورط فيها البلدان المجاورة، الأمر الذي يحملنا على التماس حلها من منطلق إقليمي. ومن ثم فإني أرحب

بقراركم يا سيدي الرئيس عقد هذه الجلسة، التي ستتيح لنا دراسة المسائل من منظور المنطقة على اتساعها.

وقد أشارت اليابان في مؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعني بالتنمية الأفريقية، الذي عقد في أيلول/سبتمبر الماضي، إلى أن توطيد السلام يمثل إحدى الدعائم الثلاث التي تستند إليها مساعداتنا لأفريقيا، وأنه يتعين التأكيد بشدة على تعزيز الأمن البشري. ونرى أن منطقة البحيرات الكبرى من المناطق دون الإقليمية ذات الأولوية، وأنها منطقة يلزم فيها على وجه اليقين بذل الجهود من أجل توطيد السلام وتعزيز الأمن البشري.

أما فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، فأود أولاً أن أعرب عن عميق الأسى لقتل أحد المراقبين العسكريين الكينيين التابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في منطقة إيتوري. ويبرهن حدوث ذلك على أن الحالة في الجزء الشرقي من البلد المذمور لا تزال تتسم بعدم الاستقرار والخطر، وذلك على الرغم من التقدم المحرز في عملية السلام منذ إقامة الحكومة الانتقالية.

وتعرب اليابان عن تأييدها الكامل لنقل قوات البعثة وفقاً لأهداف محددة إلى المناطق الشرقية. وغني عن القول إن إصلاح القطاع الأمني ينطوي على أهمية حيوية لمواصلة تعزيز عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن ثم فقد قررت اليابان في تشرين الأول/أكتوبر الماضي أن تقدم مساعدة قدرها ٤ ملايين دولار تقريباً لنزع سلاح الجنود الكونغوليين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. كما ننظر في تقديم مساعدات إضافية في هذا المجال، بالتنسيق مع الأمم المتحدة والجهات المانحة الأخرى.

وأفهم أن مجلس الأمن عاكف على مناقشة بعض التدابير لتعزيز حظر الأسلحة المفروض على الجزء الشرقي من هذا الإقليم، من قبيل إنشاء فريق للخبراء التقنيين يتولى إجراء التحقيقات المبدئية ولجنة للجزاءات تضطلع بتقديم التوصيات إلى المجلس استناداً إلى النتائج التي يتوصل إليها فريق الخبراء، وذلك على النحو الذي اقترحه الأمين العام. ونود أن نؤكد في هذا السياق ضرورة أن تقوم أي تدابير يستحدثها المجلس على دراسة متأنية لفعاليتها من حيث التكلفة، ضماناً لقابليتها للتطبيق وفعاليتها على حد سواء.

وكما في حالة بوروندي، ترحب اليابان بالاجتماع الذي عقد في هولندا بين ممثلي قوات التحرير الوطنية والرئيس ندايزاي، واتفاقهما على مواصلة المباحثات. ويحدونا أمل قوي في أن تؤدي تلك المباحثات، رغم أن الحالة لا تزال هشة والنتائج من الصعب التكهن بها، إلى سلام دائم في بوروندي في نهاية المطاف. وفي الوقت ذاته، نجد من المشجع للغاية أن نرى المبادرات الأفريقية لحل الصراعات وتوطيد السلام قائمة أيضاً على قدم وساق في بوروندي. فالجهود التي تبذلها جنوب أفريقيا وتنزانيا لتيسير إبرام اتفاق للسلام والتوسط بشأنه، ومبادرة منطقة البحيرات الكبرى على مستوى القمة، والبعثة الأفريقية في بوروندي، وهي أول بعثة لحفظ السلام تابعة للاتحاد الأفريقي، تمثل كلها تجسيداً للمبدأ الرئيسي الكامن وراء الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والبعثة الأفريقية، ألا وهو الإحساس الأفريقي بالملكية، ونعرب عن عظيم تقديرنا لتلك الجهود.

ونعرب عن ترحيبنا بدخول البروتوكول بشأن مجلس سلام وأمن الاتحاد الأفريقي حيز النفاذ، فهو سيمكن البلدان الأفريقية من معالجة الصراعات في هذه المنطقة بقدر أكبر من الفعالية. وتثق اليابان في أن التصدي للصراعات في أفريقيا يمكن أن يكون أكثر فعالية إذا قامت به البلدان الأفريقية ذاتها، لأنها تتمتع بطبيعة الحال بقدر أكبر من المعرفة والحس الثقافي فيما يتعلق بالصراع في هذه المنطقة، فضلاً عن قوة

إحساسها بالملكية. كذلك ترى اليابان أن نجاح جميع هذه الأنشطة، بما فيها البعثة الأفريقية، ستكون له أهمية حاسمة بالنسبة لحل الصراعات في أفريقيا في المستقبل. وتعرب اليابان عن تقديرها لمساهمة جنوب أفريقيا وإثيوبيا وموزامبيق في هذا الخصوص وترجو بشدة أن تستمر البعثة الأفريقية، إذا ما قدم لها الدعم الدولي الكافي، في الاضطلاع الفعال بأنشطتها.

وقد أتيح لي بوصفي عضواً في الفريق الاستشاري المخصص لبوروندي الذي أنشأه المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اكتساب خبرة قيمة بالمشاركة في الجهد الدولي المبذول لإجراء تقييم للاحتياجات القائمة في مجالات المساعدة الإنسانية والاقتصادية، فضلاً عن الاحتياجات اللازمة لوضع المشورة بشأن تنسيق هذه المساعدات والاضطلاع بها على نحو فعال. ووجدت أن بوروندي بحاجة إلى مساعدة دولية في عدد من المجالات. ولتعزيز عملية السلام بعد انتهاء الصراع في بوروندي، تعتزم اليابان تقديم الدعم للبلد المذكور بالتنسيق مع البلدان الأخرى والأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية. وبعبارة أكثر تحديداً، سوف ننظر في تقديم المساعدات الملائمة للنهوض بالأمن البشري للسكان، وتعزيز نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإجراء الانتخابات وفقاً للطلبات المحددة من جانب حكومة بوروندي والمنظمات الدولية، وذلك بمجرد الانتهاء من وضع البرامج الوطنية ذات الصلة.

وأدرك أن بعثة استطلاع تابعة للأمم المتحدة موجودة الآن في الميدان لمد يد المساعدة في الجهد المبذول لتوطيد السلام في بوروندي. وتعتزم اليابان إرسال بعثة متزامنة معها إلى بوجومبورا الأسبوع المقبل لإجراء مباحثات مع شركائنا بشأن التعاون في المستقبل بين بلدينا. وقد أجرى مجلس الأمن حتى الآن تقييماً للحالة فيما بين أعضائه الـ ١٥ فحسب، واتخذ قرارات هامة دون التشاور مع البلدان غير الأعضاء المقدمة لمساهمات مالية كبرى، على الرغم من أن المجلس يتوقع بالتأكيد أن يتقاسم العبء المالي المترتب على ما يتخذه من قرارات مع الدول غير الأعضاء فيه.

لذلك ترحب اليابان بإتاحة الأمانة العامة في هذه المناسبة الفرصة لكبار المانحين والمساهمين لإيفاد بعثات متزامنة مع بعثة الأمم المتحدة من أجل إجراء عمليات تقييم. ونرجو أن يصبح هذا سابقة بالنسبة للمستقبل. كما نود أن نرى بوروندي وقد أصبحت، في مرحلة انتقالها من مرحلة ما بعد انتهاء الصراع إلى إعادة الإعمار والتنمية، نموذجاً لتعزيز الأمن البشري في أفريقيا.

وبوصف اليابان عضواً في مجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى، فهي ترى من المؤسف أن المؤتمر الدولي قد تأجل إلى نهاية هذا العام. ونحن نرجو بالطبع أن ينجح هذا المؤتمر، ولكننا في الوقت ذاته نشعر بالقلق إزاء الاتساع الظاهر في مواضيعه وجدول أعماله. ونود أن نشدد على أن يشكل توطيد السلام محوراً لتركيز المؤتمر.

ومن أجل توطيد السلام، لا بد من إظهار عوائد السلام على الشعب في المجتمع المحلي والنهوض بعملية السلام، وتقديم المساعدات الإنسانية وإعادة البناء والأمن بشكل شامل ومتكامل. واستنادا إلى هذه القناعة الراسخة سنواصل التزامنا القوي بتوطيد السلام في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل مصر، وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الغيط (مصر): يأتي التقرير المرحلي للأمين العام بشأن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى منطقة وسط أفريقيا ليعكس حقيقة يود وفد مصر اليوم إبرازها أمام مجلس الأمن وهي: أنه مع وجود شواهد على تحرك الأوضاع في كل من جمهورية الكونغو

الديمقراطية وبوروندي في اتجاه إيجابي، فإن التحديات التي تواجه استعادة السلام بمفهومه الشامل لهذين البلدين، ولمنطقة البحيرات العظمى بوجه عام، ما زالت جسيمة. وينبغي مواصلة بذل المزيد من الجهد من أجل التصدي لها. وفي هذا السياق، يود وفدنا الإشارة إلى الملاحظات التالية:

أولا، من الأهمية بمكان الإقرار بأن التعامل مع مرحلة ما بعد النزاعات في منطقة وسط أفريقيا تتطلب ''مشاركة'' بين الحكومات الانتقالية والأمم المتحدة والقوى الإقليمية والدولية المعنية والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية ومجتمع المانحين الدوليين. ويجب أن تستند تلك ''المشاركة'' إلى مبدأ ''تكامل وتوازن المسؤوليات'' بين الشركاء.

لقد أصبحت لدينا الآن رؤية أكثر وضوحا لاحتياجات ومتطلبات مراحل صنع وحفظ وبناء السلام في المنطقة، وهي احتياجات ومتطلبات تتجاوز المفهوم الأمني المحدود للسلام إلى قائمة أوسع من العناصر السياسية والإنسانية والاقتصادية والاجتماعية المترابطة والمتشابكة، والتي تستوجب إيجاد حزمة متكاملة من المساعدات والحوافز والضغوط، قد يصعب ترجمتها إلى واقع عملي دون تحقيق تلك ''المشاركة'' المطلوبة.

ثانيا، بقدر ما يكتسب تناول العناصر المشار إليها داخل الدولة الواحدة من أهمية تبعا لطبيعة وخصوصية وأبعاد النزاع فيها، فإننا بحاجة ماسة لرؤية إقليمية أكثر شمولا للقضايا الأفقية التي تتعدى حدود الدولة وتؤثر على الاستقرار والسلام الإقليمي، وخاصة فيما يتعلق بقضايا أوضاع اللاجئين، وإعادة المقاتلين إلى وطنهم الأصلي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبناء على ذلك، نتطلع إلى مواصلة العملية التحضيرية الجارية لانعقاد المؤتمر الدولي حول السلام والأمن والديمقراطية في منطقة البحيرات العظمى تحت رعاية مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. فمن جهة، تعد فكرة المؤتمر ترجمة عملية لمفهوم ''المشاركة'' الذي ننشده، إضافة إلى كونه تعبيرا عن الرؤية الشاملة وللارتباط العضوي بين مفهومي ''الأمن'' و ''التنمية'' بعناصرها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار، يود وفدنا الإعراب عن تقديره لقيام الدول الأساسية السبع بتوجيه الدعوة لمصر للمشاركة في المؤتمر بصفة مراقب، فيما يعكس مدى الارتباط الطبيعي والاستراتيجي بين شعوب وادي النيل والبحيرات العظمى. وأود أن أؤكد على تطلعنا للمساهمة بتقديم المشورة السياسية والفنية اللازمة لإنجاح المؤتمر وتحقيقه لغاياته وأهدافه.

ثالثا، تشهد منطقة وسط أفريقيا، وتحديدا في بوروندي، بداية لنشأة وتبلور دور الاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام في القارة. ونود اليوم أن نسجل التقدير للدول الأفريقية المساهمة في أول بعثة لحفظ السلام ينفذها الاتحاد بنجاح في بوروندي، وذلك بالرغم مما تواجهها من صعاب مالية ولوجستية معروفة. وفي هذا السياق، ندعو إلى ضرورة مواصلة قيام الأمم المتحدة ومجتمع المانحين الدوليين بتقديم كل أشكال الدعم السياسي والفني والمالي لبعثة الاتحاد الأفريقي في بوروندي، كنموذج ناشئ يعكس رغبة أبناء القارة في الاضطلاع بمسؤوليات متزايدة في مجال حفظ السلام فيها، والوفاء بنصيبهم تدريجيا في ''المشاركة'' الدولية لإقرار السلام والأمن في أفريقيا.

رابعا وأخيرا، يأتي التقدم النسبي في مسيرة السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية شاهدا على ما يمكن أن تنجزه ''المشاركة'' بين الأمم المتحدة والقوى الوطنية والإقليمية والدولية في أصعب الأزمات وأعقدها، شريطة توفر الإرادة السياسية لدى تلك الأطراف.

إلا أن من بين أهم التحديات التي تواجه الشركاء في المرحلة القادمة هي كيفية مواجهة استمرار الاستخدام غير المشروع لثروات هذا البلد، والعمل على توجيه عوائد موارده الطبيعية لخدمة جهود إحلال السلام وإعادة الإعمار فيه، بدلا من توجيهها لزعزعة الاستقرار في مناطقه الشرقية والشمالية الشرقية، وإعادة تأهيل وإصلاح قطاع الأمن تمهيدا لمد سيطرة الحكومة الانتقالية تدريجيا إلى كافة أرجاء البلاد.

وفي هذا السياق، نتطلع إلى قيام مجلس الأمن باتخاذ خطوات محددة للتصدي إلى الصلة القائمة بين الاستخدام غير المشروع للثروات وتدفق السلام إلى القوى والفصائل التي تقاوم وتعيق جهود تحقيق السلام والمصالحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما نتطلع إلى التزام الحكومة الانتقالية والمانحين الدوليين بما تم الاتفاق عليه فيما بينهما بالنسبة لإجراءات وخطوات إصلاح القطاع الأمني الوطني. وفي تقديرنا، أنه لا يجب أن يغيب عن أعضاء المجلس أن الحفاظ على ما تم استثماره حتى الآن من جهد سياسي في اتجاه استعادة الاستقرار لجمهورية الكونغو الديمقراطية يستحق النظر بكل جدية في اتباع كافة الأساليب والإجراءات المتاحة للتغلب على التحديات التي ما زالت تتهدد مستقبل هذا البلد، والذي يعد ركيزة رئيسية من ركائز استقرار منطقة وسط أفريقيا ككل.

وفي الختام، أود أن أعبر لكم يا سيادة الرئيس، عن عميق الشكر على تنظيمكم وإدارتكم لهذا الاجتماع.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم الأخير المدرج في قائمتي ممثل رواندا، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كامانزي (رواندا) (تكلم بالانكليزية): حيث أن وفدي يأخذ الكلمة في مجلس الأمن للمرة الأولى في شهر شباط/فبراير، أود أن أبدأ بتهنئتكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس.

كما أود أن أشكركم، سيدي، على الدعوة إلى هذا الاجتماع لمناقشة التقرير المرحلي للأمين العام بشأن التوصيات التي أعدتها بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى وسط أفريقيا (S/2004/52). كما أنني أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على اهتمامهم المستمر وانشغالهم بمنطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.

في الأسبوع الماضي قُتل المراقب العسكري الكيني، الرائد بيتر واتشاي، التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أثناء أداء الواجب في قرية قريبة من بونيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتنضم حكومتي إلى الآخرين في تقديم التعازي إلى حكومة وشعب كينيا على هذه الخسارة، وتدعو إلى تقديم القتلة إلى العدالة.

إن رواندا تراقب باهتمام وأمل عملية السلام الجارية التي يشترك فيها البلدان الجاران، جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، على الرغم مما تواجهانه من تحديات كثيرة.

وفي هذا الصدد، تود رواندا أن تعلن من جديد التزامها الراسخ بتأييد هاتين العمليتين وتتطلع إلى نهوض البلدين كدولتين مستقرتين.

وقد رحبت حكومتي بإنشاء المؤسسات الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في العام الماضي. ونرى بأن ذلك لا يفي بشرط هام من شروط اتفاق لوساكا فحسب، بل أيضا يمهد السبيل إلى عملية مصالحة حقيقية. وقد بدأت حكومتي منذ ذلك الوقت عملية تطبيع العلاقات مع جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وكما أبرز التقرير، فإن وزير خارجية رواندا قام بزيارة كينشاسا في تشرين الأول/أكتوبر لمقابلة الرئيس كبيلا وغيره من المسؤولين الكونغوليين للإعراب عن تأييد حكومة رواندا للحكومة الانتقالية، وعن رغبتها في أن يتعاون البلدان في العمل على استعادة السلم والأمن إلى المنطقة وعلى النهوض بالتنمية فيها. وقد سبق ذلك، بدعوة من حكومة رواندا، حضور نائبي الرئيس الكونغوليين، السيدين آرثر زايدي نغوما وأزارياس روبروا، مراسم تنصيب الرئيس كغامي في أيلول/سبتمبر، كذلك قام وزير التعاون الإقليمي، السيد مبوسا نياموسي، بزيارة كيغالي لإجراء محادثات في تشرين الأول/أكتوبر. وتعتقد رواندا أن هذه الاجتماعات نواة في تطبيع العلاقات بين بلدينا.

أما فيما يتعلق بالوضع في إتورو، فإن بلدي يشعر بالقلق العميق بسبب استمرار الفوضى والعنف في المقاطعة مما يسبب المعاناة للمواطنين العاديين. ونرحب بقرار مجلس الأمن بنشر الفرقة التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في إتوري، التي أسندت إليها ولاية وفقا للفصل السابع للميثاق، ونرحب كذلك بمد نطاق النشر العسكري للبعثة إلى خارج بونيا.

إن استمرار وجود وحدات مسلحة وخطيرة من جيش رواندا السابق ومن مليشيا ''إنتراهاموي'' داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية سيشكل تهديدا لرواندا ولجمهورية الكونغو الديمقراطية وللمنطقة بأسرها، إلى أن يتم نزع سلاحها وتسريحها على الوجه الأكمل. وقد رحبنا، في هذا الصدد، بإعادة ١٠٠ فرد من قادة وجنود جيش رواندا السابق إلى رواندا في العام الماضي. وقد تم استقبال جميع هؤلاء الأفراد وإعادة توطينهم في قراهم بروح من المصالحة، وبقصد تشجيع الآخرين ممن بقوا في جمهورية الكونغو الديمقراطية على العودة إلى رواندا.

ولكننا، مع ذلك، نشعر بالقلق إزاء تقارير مفادها أن مئات من الراغبين بالعودة إلى رواندا يجري منعهم من ذلك من قِبل المتطرفين من بينهم. ونناشد مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسرة معالجة هذه المسألة بصورة عاجلة. كما نناشد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بتقديم أقصى قدر من التعاون من أجل تمكين الراغبين في العودة إلى رواندا من القيام بذلك، وكفالة عدم تحول من يختارون البقاء في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى خطر يهدد أمن رواندا.

وتشيد حكومة رواندا بالجهود الدؤوبة التي تبذلها حكومة بوروندي، والرئيس ندايزيي بشكل خاص، من أجل استعادة السلم والأمن والمصالحة إلى شعب بوروندي. ونرحب بتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار الشامل بين الحكومة والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية، التابعة لبيير نكورنزيزا، والذي جرى في دار السلام، في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. كما نرحب بالمحادثات التي جرت مؤخرا في هولندا بين الحكومة وأعضاء فرع رواسا التابع لقوات التحرير الوطنية. وهذه تطورات إيجابية ينبغي للمجتمع الدولي تشجيعها.

ويؤكد الأمين العام في تقريره على أنه بالرغم من التطورات المشجعة في العملية السلمية، ما زالت هناك مخاطر تهدد بضياع إشارات الأمل إذا لم يكن هناك مردود للسلام يتمثل في تحسين الأحوال المعيشية. وتتفق رواندا تماما مع هذا التقييم. ولذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى توفير الأموال اللازمة للانتعاش الاقتصادي والأنشطة الإنسانية في بوروندي على وجه السرعة.

وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة حول المؤتمر الدولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى، تشيد حكومتي بالممثل الخاص للأمين العام، السيد إبراهيم فال، على الأعمال التحضيرية التي أنجزت حتى الآن، وتؤكد من جديد تأييدها

الكامل لهذه العملية. إن الاستعدادات الوطنية لهذا المؤتمر جارية على قدم وساق في رواندا. ورواندا تتطلع إلى المؤتمر، آملة أنه سيمكننا من إجراء مناقشات صريحة ومثمرة بشأن المواضيع الرئيسية الأربعة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل رواندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي، بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في هذا البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.